منهج المعتزلة في إثبات الوحدانية

"دراسة تحليلية نقدية"

د/رفعت عبد الرحمن علي عبد الرحمن

قسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين القاهرة

جامعة الأزهر

الملخص

عنوان البحث: منهج المعتزلة في إثبات الوحدانية "دراسة تحليلية نقدية"

للباحث: رفعت عبد الرحمن علي عبد الرحمن/ المدرس بقسم العقيدة والفلسفة– بكلية أصول الدين القاهرة –جامعة الأزهر بمصر

ملخص البحث: لما أنعم الله تعالى على الإنسان بنعمة العقل، وجعله مناط التكليف، ومع تداخل الثقافات بدأت تظهر المدارس الفكرية المختلفة، فتعددت زوايا النظر في العقائد، فظهرت مشكلة البحث والباعث عليه، ببحث المعتزلة في العقائد أخذين بالعقل والنقل معًا، مع جعل الزعامة للعقل، فكانت هذه المحاولة لمعرفة الجانب التطبيقي لأصول المعتزلة على أهم القضايا العقدية وهي الوحدانية، و**كيفية تخريج الوحدانية على أصول المعتزلة؟** وهل هناك ترابط بين أصولهم في الاستدلال؟

منهج البحث: استخدمتُ في هذا البحث: المنهج التأريخي، والوصفي التحليلي، والاستقرائي المقارن، والنقدي.

خطة البحث: قسّمتُ البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدّمة: فتشمل مشكلة البحث والباعث عليه، وخطته، والمنهج المتبع فيه. **وأما المبحثان** فأولهما: في تعريف الوحدانية وأصول الاستدلال عليها والتعقيب عليهما. وثانيها: في أدلة الوحدانية عند المعتزلة والتعقيب عليها. وأما الخاتمة: فجعلتها لأهم نتائج البحث.

أهم النتائج: إثبات وحدانيته تعالى عند المعتزلة يتأسس على إثبات الوصف الأخص وهو القدم، فينطلقون من قولهم:(لو وجد قديمان)، وينطلق الأشاعرة من (لو وجد إلهان قادران)، وانطلق الفلاسفة من قولهم: (لو وجد واجبان). وتخرج الوحدانية على أصول المعتزلة كالتوحيد، والعدل، وصدق وعده تعالى، وتظهر أصولهم في الجانب التطبيقي في استدلالهم عليها، بل وتربط الوحدانية بين أصولهم.

الكلمات المفتاحية: المعتزلة، الوحدانية ، أخص وصف ، القدم ، العدل، التوحيد . الأصول الخمسة.

Abstract
Research Title: The Mu'tazila Approach to Proving Monotheism "An Analytical Critical Study"
Researcher: Refaat Abdul Rahman Ali Abdul Rahman / Lecturer in the Department of Creed and Philosophy - Faculty of Fundamentals of Religion, Cairo - Al-Azhar University, Egypt
Research Summary: When God Almighty bestowed upon man the blessing of reason, and made it the basis of obligation, and with the overlap of cultures, different schools of thought began to appear, and the perspectives on beliefs multiplied, the problem of research and the motive for it appeared, by researching the Mu'tazila in beliefs, taking reason and transmission together, while giving leadership to reason, so this was an attempt to know the applied side of the Mu'tazila's principles on the most important doctrinal issues, which is monotheism, and how to graduate monotheism from the Mu'tazila's principles? Is there a connection between their principles in reasoning?
Research Methodology: In this research, I used: the historical, descriptive analytical, comparative inductive, and critical methods.
Research Plan: I divided the research into: an introduction, two chapters, and a conclusion.
The introduction: It includes the research problem, its motive, its plan, and the methodology followed in it. As for the two topics, the first is: In defining monotheism and the principles of reasoning for it and commenting on them. The second is: In the evidence for monotheism among the Mu'tazila and commenting on it. As for the conclusion: I made it for the most important results of the research.
The most important results: Proving the oneness of God Almighty among the Mu'tazila is based on proving the most specific description, which is eternity. They start from their saying: (If there were two eternal ones), and the Ash'aris start from (If there were two powerful gods), and the philosophers start from their saying: (If there were two necessary ones). Monotheism is derived from the principles of the Mu'tazila such as monotheism, justice, and the truth of His promise, and their principles appear in the practical aspect in their reasoning for them, and monotheism even links between their principles.
Keywords: Mu'tazila, monotheism, most specific description, eternity, justice, monotheism. The five principles.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كُفوًا أحد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من وحد، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين. **أما بعد؛**

فمن أعظم نعم الله على الإنسان نعمة العقل، فعندما يتوارى دوره تأتي الشرائع السماوية لتظهر دوره، فلما كان أهم ما يميز العرب عن غيرهم علو فصاحتهم وقوة بلاغتهم، وكان هذا مصدر عزهم، وأداة فخرهم، وسجل أخبارهم، والمحرك لأحاسيسهم، جاء القرآن فحرك ساكنهم، ونعى تقليدهم، وخاطب عقولهم، **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ البقرة/** ١٧٠، بل يكفي في ذلك أن الإسلام جعل العقل مناط التكليف، من هنا كان القرآن الكريم نقطة انطلاق وتحول في تاريخ الفكر الديني والفلسفي.

لكن دعوة الإسلام لاستخدام العقل لم يطلق لها العنان، بل حد لها حدودًا تلتزم بها؛ مخافة مجانبة الصواب، **مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** سورة الإسراء/ ١٥، وقد تحقق صحابة رسول الله ﷺ بذلك فهمًا وعملًا، ما برحوها قيد أنملة، ولكن مع توالي الفتوحات الإسلامية، وتداخل الثقافات بدأت تظهر المدارس الفكرية المختلفة، التي قد تخضع للنمو البطيء والنضج المتدرج، فتتعدد زوايا النظر في تكوينها ومحتواها، وفي طرق الاستدلال لها والدفاع عنها.

فليس ثمة شك أن في الإسلام فكرًا فلسفيًا، وبحثًا كلاميًا، تتغاير فيه الفرق الكلامية، تتلاطم فيه الأمواج الفكرية، فالمنظومات الفكرية تتسم بعدم الثبات،

وبالتغاير، وهي في ذلك تختلف عن العقائد الإسلامية التي تتميز بالثبات والمطلقية، فالعقائد لا يعتريها تغيير ولا يلحقها تطوير.

- **مشكلة البحث والباعث عليه**:

وانطلاقًا من حث الإسلام على استخدام العقل، ومع تداخل الثقافات تعددت الفرق، ففريق تشبث أصحابه بالعقل فقط، دون التقيد بالكتاب الذي حثهم على إعماله، وهؤلاء هم الفلاسفة الذين نظروا في العقائد الإسلامية محاولين الجمع بينها وبين آراء أصحاب المذهب العقلي من غير المسلمين. فصبغ مذهبهم بصبغة "عقلية تجريدية صرفه" [(١)].

وفريق في مقابلة السابق: أعمل العقل لكن مع المزاوجة بالنص الذي أمرهم بذلك؛ لقصور العقل عن إدراك بعض الأمور، فاحتاج لمرشد يهديه وهو الشرع، فكأن دور العقل تعضيد وتأييد النص؛ فالنص هو من أمر بإعمال العقل. وهؤلاء هم جمهور أهل السنة لاسيما سادتنا الأشاعرة.

وفريق توسط بين السابقين: أخذ بالعقل والنقل معًا، لكن جعل الزعامة للعقل، والنص دوره يقتصر على تأييد ما يصل إليه العقل، وهؤلاء هم المعتزلة[(٢)].وهم

(١) الوحدانية بين المتكلمين وفلاسفة الفيض أ. د/عواد محمود عواد (مجلد٦/صـ٥٣) العدد(٣١). مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنات بالإسكندرية، ٢٠١٥م.

(٢) ومما يلزم التنبيه عليه هو أن المعتزلة تنقسم إلى مدرستين: فرع البصرة، وفرع بغداد، وهم جميعا يتفقون في الأصول، وإن اختلفوا في تفاصيل المذهب:

(أ) ومن أشهر رجال فرع البصرة: ١-واصل بن عطاء، مؤسس المذهب (ت١٢١هـ)، ٢-عمرو بن عبيد(ت١٤٣هـ)، ٣-معمر بن عبّاد السلمى(ت٢٢٠هـ) ٤-إبراهيم النّظام (ت٢٣١هـ)، ٥-أبو الهذيل العلّاف(٢٣٥هـ)٧- أبو على الجبائي(ت٣٠٣هـ) ٨- أبو هاشم الجبّائى(ت٣٢٣هـ) ٩-أبو عبد الله البصري (ت٣٦٩هـ)١٠-القاضي عبد الجبّار الهمداني(ت٤١٥هـ) ١١-أبو الحسين البصري (ت٤٣٦هـ).

يتشاركون مع الأشاعرة في أن كلا المذهبين صبغ بصبغة دينية، إلا أنهم خالفوا أهل السنة الأشاعرة؛ لما منحوا العقل الثقة المطلقة والإشادة الكاملة؛ وخالفوا النص الذي جاء مقدرًا للعقل معترفًا بمحدوديته، وبخاصة أن العقل قد يلتبس حكمه بحكم الوهم–أي يُظن أن هذا حكم العقل، وليس كذلك بل هو حكم الوهم– ومن هنا يخطئ العقل، فضلًا عما لا يستقل العقل بإدراكه كأمور المعاد!

ومن هنا كان سبب اختيار الموضوع ومشكلته

١–فبناء على تداخل الثقافات، وتغاير الفرق، بحثت المعتزلة بعض القضايا العقدية بطريقة موغلة في التعقل، ومن أهم هذه القضايا قضية الوحدانية. والخلاف مع الفرق الإسلامية هو من جهة الاستدلال عليها وليس من جهة أصلها، فهي ثابتة عند الجميع.

٢–محاولة معرفة كيفية تأثير المنطلقات في الاستدلال عامة، والاستدلال على الوحدانية خاصة، وكيفية تأديته للتغاير في الاستدلال.

٣–محاولة معرفة الجانب التطبيقي لأصول المعتزلة على أهم القضايا العقدية وهي الوحدانية، **وهل يمكن تخريج الوحدانية على أصول المعتزلة؟** وهل هناك ترابط بين أصولهم في الاستدلال عليها؟

ب–ومن أشهر رجال بغداد: ١–بشر بن المعتمر مؤسس فرع بغداد(ت٢١٠هـ)، ٢–أبو موسى المردار–راهب المعتزلة–(ت٢٢٦هـ)،٣– الإسكافي (ت٢٤٠هـ)، ٤–أبو الحسين الخيّاط(ت٢٩٠هـ)٥–أبو القاسم البلخي الكعبي (ت٣١٩هـ). **يراجع**: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين لـ–تلميذ القاضي عبد الجبار–أبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري(ت٤٤٠هـ) كاملًا وبالأخص(صـ٩: ٢١) تحقيق=

=د.معن زيادة، د. رضوان السيد/ط:١/معهد الانماء العربي طرابلس ليبيا ١٩٧٩م

والمعتزلة لهم أصول[١] –يتفرع عليها قواعد–خمسة في الاعتقاد أجمع عليها جمهورهم، هي التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشرحها عبد الجبار[٢] في كتاب هي عنوانه[١].

(١) **الأصل لغة** أسفل كل شيء، وجمعه أصول، يقال رجل أصيل أي: له أصل. والفرع خلاف الأصل، وفرع كل شيء أعلاه. والأصل لغة: ما يُبنى عليه غيره. لسان العرب لابن منظور (جـ١١/ صـ١٦) ط:٣/دار صادر. بيروت١٤١٤هـ.

واصطلاحًا: الأصل هو: **معرفة** الله وتوحيده، فمن تكلم فيهما كان أصوليًا وموضوعهما علم الكلام، **أو طاعة** وعبادة، ومن تكلم فيهما كان فروعيًا وموضوعهما علم الفقه. **يراجع: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار** (صـ١٢٦) تعليق: مانكديم أحمد بن الحسين. تحقيق: د. عبد الكريم عثمان/ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٩م. والملل والنحل للشهرستاني(جـ١/صـ٤٠) تحقيق: محمد كيلاني= =ط: دار المعرفة. بيروت١٤٠٤هـ. **<u>والفرق بين الأصل والقاعدة</u>** أن الأصل ما يُبنى عليه غيره، ولا يُبنى هو على غيره. أو أمر كلي منطبق على جميع جزئياته تُعرف أحكام هذه الجزئيات من الأصل، **والقاعدة** تصدق على هذا الأمر الكلي وتطلق عليه، إلا أن الأصل إنما يطلق على هذا الأمر الكلي باعتبار أنه يتفرع على الأصل أحكام هذه الجزئيات وتبتنى عليه، والقاعدة تطلق هذا الأمر الكلي باعتبار أنه يرجع إليها الجزئيات في أحكامها وتحتاج إليه، فهما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار. التعريفات للجرجاني(صـ ٢٢، ١٤٩)ط: الحلبي ١٩٣٨م، والفروق لإسماعيل الحقي (صـ١٤٦) ط/حسين أفنديك بتركيا ١٣١٠هـ. **وعليه فالقاضي عبد الجبار والمعتزلة يسمون بعض القواعد الأصولية بالأصول.**

(٢)هو أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني –نسبة إلى همذان إيران– الأسد آبادي، شيخ المعتزلة في الطبقة الحادية عشرة. كان أشعريًا ثم تحوّل إلى الاعتزال على يد أبي عبد الله البصري، تولى قضاء الريّ (طهران إيران) ومات بها(٤١٥هـ). له: تنزيه القرآن عن المطاعن، المحيط بالتكليف، المغني في أبواب التوحيد والعدل. يراجع: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي(جـ٩/صـ٢٥٤)تحقيق: د بشار عوّاد معروف،

ولما ذكرها بأنها أربعة هي: التوحيد، والعدل، والنبوات، والشرائع، فقد جعل الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كل ذلك داخلًا في الشرائع. (٢)

فالأصل الأول التوحيد وهو أن يُعلم القديم بما يستحقه، وكيف يستحقه هل لذاته، أو لما هو عليه في ذاته–الحال(٣)–؟ وما يجب لله في كل وقت، وما يستحيل عليه في كل وقت، وما يستحقه في وقت دون وقت، ونفي ما يستحيل عنه، ثم يجب على هذا العالِم أن يسلم ويعترف أن من يتصف بما سبق ويستحيل

ط:١/دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان(٢٠٠٣م). طبقات المعتزلة لابن المرتضي الزيدي (صـ١١٢) تحقيق: سوسنة ديفلد، ط٢/ مكتبة الحياة، بيروت لبنان (١٩٨٧م).

(١) ويدل على أن شرح الأصول الخمسة هو كلام القاضي عبد الجبار: أولا تطابق نصوص شرح الأصول مع نصوص كتاب المغني، وثانيا: ما ذكره الدكتور عبد الكريم عثمان في تحقيقه لشرح الأصول الخمسة من أنها لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، فقط **تعليق تلميذه السيد** مانكديم أحمد بن أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ششديو، **يراجع تحقيق:** د. عبد الكريم عثمان شرح الأصول الخمسة(صـ٢٩) وذكر الأصول الخمسة(صـ١٠٧: ١٤٨).

(٢)شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ١٢٢، ١٢٣)، والمختصر في=
=أصول الدين. له أيضًا(١/صـ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩)ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: د. محمد عمارة/ ط: ٢ دار الشروق القاهرة ١٩٨٨م.

(٣) الحال: صفة لموجود لا موجودة، ولا معدومة، ولا توصف بكونها معلومة، ولا بكونها مجهولة. (صفة) لأن الذوات إما موجودة أو معدومة لا غير، والحال ليس موجودا وليس معدومًا فكان صفة لا ذاتًا. (لموجود) لأن صفة المعدوم معدومة. (لا موجودة) لتخرج الأعراض. (ولا معدومة) لتخرج السلوب التي يتصف بها الموجود فهي معدومة. أثبت الأحوال أبو هاشم الجبائي من المعتزلة. يراجع: شرح الأصول الخمسة (صـ١٢٩)، وقارن: الشامل في أصول الدين للجويني (صـ ١٢٧، ٦٢٩) تحقيق: د. النشار، وآخرين، ط/ منشأة المعارف(١٩٦٩م).

عليه ما سبق يجب أن يكون واحدًا لا ثاني له[١].

فكأن الأصل الأول من أصول المعتزلة –الخمسة أو الأربعة–كله كالمقدمات التي تمهد لإثبات صفة الوحدانية لخالق البرية؛ فتطل برأسها مشكلة الغيرية التي هي حجر الأساس في إثبات الصفات ونفيها [٢]، وتظهر كقاعدة أساسية في إثبات الوحدانية لخالق البرية. [٣]

كما تلوح في الأفق مسألة أخص وصف لله تعالى المبنية على أصل التوحيد أيضًا، فتظهر كقاعدة انطلق منها المعتزلة لإثبات الوحدانية. لكن لا يبرح المعتزلة المقام إلا وقد أُسست الأخصية على ثبات كونه مريدًا مختارًا؛ ليثبت حدوث العالَم حدوثًا زمانيًا[٤]، فبثبوت الإرادة عندهم –بمعنى عدم الإكراه، أو

(١) يراجع: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ١٢٨، ١٢٩).

(٢) وللمزيد فهناك بحث–ماتع في الغيرية–محكم منشور بمجلة قطاع أصول الدين. العدد(١٧)(٢٠٢٢م) لزميلي د/عبدالله أبو الوفا. بعنوان ما تردّد فيه رأي الشيخ الأشعري من مسائل: الغيرين، الإدراك، انحصار العلم في الضروري والمكتسب.

(٣) **كتاب المقالات وعيون المسائل والجوابات. لأبي القاسم الكعبي** (ت٣١٩هـ) (صـ٦٣٤)تحقيق: أ. د/حسين خانصو، أ. د/ راجح كردي، د.عبد الحميد كردي/ ط: دار الفتح الأردن٢٠١٨م، و**المنهاج في أصول الدين** لجار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) (صـ١٠) تحقيق: عباس عيسى/ط:١/ مركز بدر صنعاء٢٠٠٤م.

(٤) الحدوث الذاتي: كون الشيء محتاجًا إلى الغير في وجوده وهو أعم من الزماني، وهو كون الشيء مسبوقًا بالعدم سبقًا زمانيًا. والقدم الذاتي: أن يكون الشيء ليس محتاجًا إلى الغير. وهو أخص من الزماني، وهو كون الشيء ليس مسبوقًا بالعدم. التعريفات للشريف الجرجاني (صـ٧٣، ١٥٠)

مريد بإرادة محدثة لا في محل[١]، كلاهما– يُثبت الاختيار المؤدي لإثبات الحدوث للعالَم، ومن هنا يتضح اصطفاف المعتزلة مع أهل السنة في فريق واحد تصطبغ أفكاره بالصبغة الدينية في مواجهة الفلاسفة القائلين بقدم العالَم بالزمان[٢].

بل تربط الإرادة في إثبات الوحدانية بين أصول المعتزلة؛ فيتأسس دليل التمانع المعتمد عند المعتزلة في إثبات الوحدانية على الاختلاف في الإرادة التي أطلت برأسها في الأصل الأول كما سبق، "فمن حق كل قديمين حيين–على حد تعبير عبد الجبار–الاختلاف في الإرادة، سواء كانا مريدين بإرادة موجودة لا في محل، أو لم يكونا، فلم نبن صحة وقوع التمانع على الاختلاف في الإرادة، وإنما بنيناه على صحة اختلافهما في الدواعي، وما من قديمين قادرين إلا ويصح اختلافهما في الداعي"[٣]، والدواعي هي التي يحرص المعتزلة جميعًا على كونها باعثة لأفعاله تعالى،–وهي نفع المكلفين أو تعريضهم للنفع–[٤]، وهذا هو أصلهم العدل.

فالأصل الثاني: العدل: هو أنه تعالى عدل أفعاله كلها حسنة، ولا يفعل القبيح، ولا يكذب في خبره، ولا يُظهر المعجزة على أيدي الكاذبين، ولا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم، ولو كلف عباده دلهم على كيفية أدائهم، وأثابهم،

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ٤٤٠) المغني في أبواب التوحيد والعدل له أيضا ك الإرادة (جـ٦/ مجلد٢ /صـ١٣٧)تحقيق: د. محمود قاسم، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف د. طه حسين/ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة بدون.

(٢) النجاة في الحكمة الطبيعية والإلهية للشيخ الرئيس ابن سينا (صـ١١٧)ط:٢ دار السعادة مصر ١٣٥٧هـ

(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ٢٨٢).

(٤) المعتمد في أصول الدين للخوارزمي الملاحمي(ت٥٣٦) (صـ٥١٥) تحقيق: مارتن مكدمرت، ويلفرد ماديلونغ/ ط: دار الهدي. لندن. ١٩٩١م

ولا يكلف عبده ما لا يُطيق [١]

وهذا الأصل كما ظهر في دليل التمانع كما سبق –وسيأتي مزيد بيان– ها هو يظهر في الدليل العقلي الذي يؤسس للدلالة السمعية، وهو أن الثاني لو وجد لكان عدلا، فلا يرسل رسولًا يكذب في أخباره التي منها قوله **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ الإخلاص/١.** [٢]

والأصل الثالث عندهم الوعد والوعيد وهما كل خبر تضمن إيصال خير أو دفع ضرر أو تفويتهما عن الغير **في المستقبل**، وأنه يفعلهما لا محالة، سواء كان ذلك حسنًا مُستحقًا كوعد المطيع بالثواب وتوعد العاصي بالعقاب، أو ليس مستحقًا، كوعد المطيع بالتفضل مع أن التفضل غير مستحق. ولا يجوز الخلف والكذب عليه تعالى. والكذب يغاير الخلف، فالخلف أن يخبر أنه يفعل فعلًا مستقبلًا ثم لا يفعله، أما الكذب فهو كل خبر لو كان له مخبر لكان مخبره لا على ما هو به. [٣]

ثم يثبت القاضي من خلال ذلك نفي الثاني وإثبات الوحدانية لخالق البرية، فيقول: "وقولنا–في تعريف الكذب–لو كان له مخبر؛ لأن في الأخبار ما لا مخبر له أصلًا، **كالخبر بأنه لا ثاني مع الله تعالى**".[٤]

أما الأصل الرابع عندهم المنزلة بين المنزلتين فهو أن يعلم المعتزلي أن لصاحب الكبيرة اسمًا بين اسمين، وحكمًا بين حكمين، وقد اختُلف في ذلك، فقال

(١) يراجع: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ١٣٢).

(٢) فصول من ديوان الأصول في التوحيد لأبي رشيد سعيد النيسابوري(ت٤٤٠هـ) (صـ٦٢٦)تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريده/ط: وزارة الثقافة المؤسسة المصرية العامة للتأليف بدون. والمعتمد في أصول الدين للملاحمي (صـ٥٣٧).

(٣) يراجع: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ١٣٤، ١٣٥).

(٤) السابق(صـ١٣٤، ١٣٥).

الحسن البصري[١]صاحب الكبيرة ليس بمؤمن وليس بكافر، وإنما يكون فاسقًا، ووافقه عمرو بن عبيد[٢]. وقال واصل بن عطاء[٣]: ليس بمؤمن وليس بكافر وليس بفاسق، وإنما يكون منافقًا، و"هذه المسألة أصل تلقيب أهل العدل بالمعتزلة[٤] – بنص عبد الجبار –لمناظرة جرت فيها بين عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء فرجع عمرو إلى مذهب واصل ، وترك حلقة الحسن البصري واعتزل عمرو بن عبيد جانبًا من مجلس الحسن البصري، فسموا عمرو بن عبيد معتزليًا وتلقب عندهم بمسألة الأسماء والأحكام، فهي مسألة شرعية لا مجال للعقل فيها".[٥]

والأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعنى افعل ولا تفعل، فهما كل فعل عرف فاعله حسنه أو قبحه أو دل عليه. ولما لم يُعرف حسن أو قبح بعض أفعال القديم لم يقالا على أفعال القديم. وهذا الأصل يتعلق

(١) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، نُسب له رسالة في العدل والتوحيد أرسلها لعبد الملك بن مروان. (٢١: ١١٠هـ) يراجع: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبدالجبار(صـ٢١٥) تحقيق د: فؤاد سيد، ط/ الدار التونسية للنشر.

(٢) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب (٨٠: ١٤٤هـ) من الطبقة الرابعة وقعت بينه وبين زوج أخته واصل بن عطاء مناظرة، تابعه بعدها. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبدالجبار (صـ٢٤٢)، وطبقات المعتزلة لابن المرتضي(صـ٣٥).

(٣) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء. شيخ المعتزلة المعروف بالغزال،(٨٠: ١٣١هـ) من الطبقة الرابعة. يراجع: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبدالجبار(صـ٢٣٤) وطبقات المعتزلة لابن المرتضي (صـ٢٨).

(٤) أكثر من تكلم عن تسمية المعتزلة ذكر هذه الرواية منسوبة لواصل بن عطاء، ولكن عبد الجبار ذكرها منسوبة لعمرو بن عبيد في شرح الأصول الخمسة (صـ١٣٨) ويراجع في تسمية المعتزلة: نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية لـ أ. د/يحيى هاشم فرغل(صـ٢٤٤)ط: مجمع البحوث الإسلامية بأزهرنا الشريف ٢٠٢٠م.

(٥) بنص تعبير عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة(صـ١٣٧، ١٣٨).

بالشرعيات في جانب الأمر، واجبًا أو غير واجب، وبالعقليات والشرعيات في جانب النهي.[١]حتى ذُكر في هذا الأصل أنه يتلخص في أمر المسلمين بإقامة الأحكام، والموضوع يتصل بالأخلاق أكثر من اتصاله بالدراسات النظرية.[٢]

وعليه فالأصول الثلاثة الأولى عند المعتزلة تظهر في استدلالاتهم على الوحدانية، بل ويربط الاستدلال عليها بين أصولهم[٣] كما أشرت. وسيأتي مزيد بيان، والله الموفق والمستعان.

- **منهج البحث**: استخدمتُ في هذا البحث:

١- المنهج التأريخي: وذلك في التعريف بما وجب الترجمة له.

٢- المنهج الوصفي التحليلي: استخدمته في العرض والتحليل لآراء بعض المعتزلة، وكذا آراء بعض أئمة علماء الكلام.

٣- المنهج المقارن: استخدمته في التتبع والجمع والمقارنة بين آراء المتكلمين والمعتزلة خاصة؛ لتظهر جوانب الاتفاق والاختلاف؛ بحيث تتهيّأ بعد ذلك مهمة النقد.

٤- المنهج النقدي: واستخدمته في الموازنة بين آراء المعتزلة وغيرهم. بحسب ما تمدّ به معطيات كل جزئية.

- **خطة البحث**:

قسّمتُ البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدّمة: فتشمل مشكلة البحث والباعث عليه، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

وأما المبحثان:

---

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (صـ١٤٦).

(٢) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام د. علي سامي النشار (جـ١/صـ٤٤٠) ط:٩/ دار المعارف بالقاهرة . بدون تاريخ.

(٣) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (صـ١٣٧، ١٣٨).

فأولهما: في تعريف الوحدانية وأصول الاستدلال عليها والتعقيب عليهما.

وثانيهما: في أدلة الوحدانية عند المعتزلة والتعقيب عليها.

وأما الخاتمة: فجعلتها لنتائج البحث. والفهارس.

والله تعالى من وراء القصد والهادي إلى طريق مستقيم.

*****

المبحث الأول

تعريف الوحدانية وقواعد الاستدلال عليها عند المعتزلة

- **أولا تعريف الوحدانية عند المعتزلة وما يتعلق به**

يتمايز التوحيد عن الوحدانية عند المعتزلة، فالتوحيد يشمل الأصل الأول كاملًا–كما مر بيانه–والوحدانية جزء من هذا الأصل، بل "ويجب على العالِم بالتوحيد–بتعبير عبد الجبار–أن يسلم ويعترف أن من يتصف به–الأصل الأول– يجب أن يكون واحدًا لا ثاني له"(١). فالغرض من الأصل الأول عامة أن يقر الموحد ويسلم بإثبات الوحدانية لله تعالى.

ويختص هذا المقام بالحديث عن منهج المعتزلة في إثبات الوحدانية فقط، وليس عن المخالفين في الوحدانية مثلا، وليس عن بقية الصفات التي يشملها الأصل الأول. ويُبدأ بالتعريف اللغوي فيقال:

التعريف اللغوي: يتوافق تعريف الوحدانية اللغوي عند المعتزلة مع تعريف أهل اللغة؛ يقول القاضي عبد الجبار: "التوحيد في أصل اللغة هو: عبارة عما يصير به الشيء واحدًا، كالتحريك فإنه اسم لما يصير به الجسم متحركًا، يقال وحّده توحيدا كما يقال حرّكه تحريكًا، ثم يستعمل في الخبر عن كون الشيء واحدًا لما لم يكن الخبر صدقًا إلا وهو واحد، فصار ذلك كالإثبات فإنه في **أصل اللغة عبارة عن الإيجاب**"(٢).

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ١٢٨، ١٢٩).

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (صـ١٢٨)، والمعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي الملاحمي(صـ٥٠١). القاموس المحيط الفيروزآبادى (صـ٣٢٤) /ط:٨/مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – ٢٠٠٥ م.

اصطلاحا: يقول القاضي عبد الجبار: "**التوحيد في اصطلاح المتكلمين** هو: العلم بأن الله واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه، "[1]. فهذا هو تعريف التوحيد عامة، وغرضه الأول إثبات الوحدانية لخالق البرية.

واتصاف الباري تعالى بالوحدانية عند المعتزلة يأتي على واحد من معان ثلاثة أو اثنين، فيذكر القاضي عبد الجبار خلافًا بين شيخيه الجبائي الأب[2] والجبائي الابن[3] في ذلك فيقول: "قال شيخنا أبو علي –رحمه الله–القديم يوصف بأنه واحد على وجوه ثلاثة:

الأول: على أنه لا يتجزأ ولا يتبعض، وهذا هو المراد بقولنا في الجوهر إنه واحد، وهذا الوجه ليس بمدح له؛ لمشاركة سائر الأشياء له فيه.

والثاني: يعني أنه متفرد بالقدم لا ثاني فيه".[4]

والثالث: أنه متفرد بسائر ما يستحقه من الصفات النفسية، من كونه قادراً لنفسه،

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ١٢٨).

(٢) محمد بن عبد الوهاب بن سلام، أبو علي الجبائي البصري.[ت٣٠٣هـ] شيخ المعتزلة في الطبقة الثامنة، أخذ عنه أبو هاشم ابنه، والشيخ أبو الحسن الأشعري. ثم أعرض عنه الإمام الأشعري، وقيده الله لنصرة مذهب أهل السنة. تاريخ الإسلام/ الذهبي(جـ٧/صـ٧٠) وطبقات المعتزلة لابن المرتضى الزيدي(صـ٨٠)

(٣)أبو هاشم. عبد السّلام بن محمد بن عبد الوهّاب **الجبائي الابن**، ولد ببغداد (٢٤٧هـ)، وتُوفي(٣٢١هـ). من شيوخ المعتزلة في الطبقة التاسعة. وتنسب له (البهشمية)، له آراء انفرد بها، **وكان أبوه شيخا للجبائية**. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار(صـ٣٠٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (جـ٧/ صـ٤٤٤).

(٤)المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٤١)، تحقيق: د. محمد حلمي، د. أبو الوفا الغنيمي، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف د. طه حسين/ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة. بدون.

وعالمًا لنفسه، .... وعلى هذين الوجهين–الثاني والثالث–يُمدح بوصفنا له بأنه واحد؛ لاختصاصه بذلك دون غيره".

ثم يذكر القاضي رأي أبي هاشم فيقول: "وجعل شيخنا أبو هاشم القسمين الأخيرين قسمًا واحدًا، وبين أن وصفنا له بأنه واحد يجري على وجهين:

أحدهما لا يتجزأ، والثاني أنه يختص بصفات لا يشاركه فيها غيره".[1]

وبناء على تعريف الوحدانية اصطلاحًا تظهر مسألة تتعلق بتعريف الوحدانية وهي: هل وصف الباري تعالى بالواحد على وجه أنه لا يتجزأ ولا يتبعض يجب أن يكون مدحًا أو لا؟ وهل يوصف تعالى بأنه واحد من جهة العدد؟ وهذه المسألة خلافية بين الجبائية أتباع الجبائي الأب من جهة، والبهشمية أتباع الجبائي الابن ومعتزلة بغداد من جهة.

- **هل يوصف الباري تعالى بالواحد من جهة العدد ؟**

يرى القاضي عبد الجبار مخالفًا شيخه الجبائي الابن، وموافقًا شيخه الجبائي الأب في مفهوم الوحدانية، أن الوحدانية وإن كان لها معان ثلاثة عند عموم المعتزلة إلا أن مفهوم الوحدانية يجب أن يُقصد به مدح الواحد، ولا مدح في وصفه بالواحد بمعنى أنه لا يتجزأ؛ ذلك لأن الجوهر الفرد يوصف بأنه واحد بمعنى أنه لا يتجزأ، فلا مدح للواحد تعالى في وصفه بالوحدانية بمعنى أنه لا يتجزأ ولا يتبعض، بل المدح يكون في وصف الواحد بصفات لا يشاركه فيها غيره، فيكون مفهوم الوحدانية بمعنى أنه متفرد بالقدم، ومتفرد بسائر الصفات النفسية التي لا يشاركه فيها غيره.[2]

فالجبائي الأب يرى أن الله تعالى قد يوصف بأنه واحد من جهة العدد،

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٤١)

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ٢٧٧)

ويُراد بذلك ما يراد بوصف الجزء من الجوهر والعرض بأنه واحد؛ لأن الأسماء يجب فيها إذا أفادها أمر من الأمور أن تجري في الغائب والشاهد على السواء[١]، فوصفنا للجوهر الفرد بأنه واحد يفيد أنه لا يتجزأ ولا يتبعض، وهذا صحيح في حق الباري تعالى، فوجب وصفه به. [٢]

أما الجبائي الابن والزمخشري[٣] فعندهما لا يوصف بأنه تعالى واحد من جهة العدد، أو ثان لغيره من جهة العدد؛ لأن هذا يُستعمل فيمن هو مثل لغيره، أو فيمن هو من جنسهم، فلو قيل فلان ثان للكلب، كان شتمًا وسبًا؛ للمخالفة بالجنس، فلو قلنا واحد من جهة العدد لكان له ثان مماثل فيجب الامتناع لنفي الشبيه، فلا نقول ثالث ثلاثة ولا رابع أربعة[٤]. وأما قوله تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ المجادلة/من الآية٧، فالمراد أنه تعالى عالم بسرهم كعلم الثلاثة، فلا يخفى عليه شيء كأنه رابعهم[٥].

والمعتزلة ما وقع بينهم الخلاف في هذه المسألة إلا لتصويرهم للوحدانية على أنها صفة إثبات نفسية ترجع إلى النفي، يقول عبد الجبار: فـ"يوصف تعالى

(١) وفي ذلك يقول الفخر الرازي: الواحد مقول بالتشكيك؛ وذلك لأن الواحد بالعدد أولى بالواحدية من الواحد بالنوع، والواحد بالنوع أولى بالواحدية من الواحد بالجنس، وهو أولى من الواحد بالعرض. المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات/ للفخر الرازي (جـ١/صـ٩٠) ط:٢/منشورات بيدار – قم، ١٤١١ هـ.

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٤٣، ٢٤٤).

(٣) محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، الخوارزمي، اللغوي، المعتزلي المتكلم المفسر. [ت٥٣٨هـ]. تاريخ الإسلام للذهبي (جـ١١/ صـ٦٩٧).

(٤)المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٤٤).

(٥)تفسير الكشاف لجار الله الزمخشري وعليه تعليقات ابن المنير. سورة المجادلة (صـ١٠٨٨).تحقيق: خليل مأمون شيخا/ ط:٣ دار المعرفة . بيروت. لبنان ٢٠٠٩م.

بأنه واحد في القدم ....، وهذه الصفة ترجع إلى معنى الإثبات؛...وهذا الوصف وإن أفاد ما هو عليه جل وعز من الصفات النفسية، فإنه يفيد أنه لا مشارك له فيها، وذلك بمنزلة النفي في بابه".[١]

وعند أهل السنة الوحدانية صفة سلبية[٢]، فالواحد يطلق على الباري تعالى إما بمعنى انتفاء قبول الانقسام أو سلب الكمية المصححة للقسمة عنه، فالانقسام يكون لما له كمية، وما لا كمية له لا يُتصور انقسامه، فالباري تعالى لا يوصف بالكمية والتركيب من الأجزاء والحد والمقدار، أو بمعنى انتفاء الشبيه، فحاصله انتفاء المشابه له تعالى بوجه من الوجوه، والباري تعالى واحد بكل من المعنيين. [٣]

ثانيا: أصول المعتزلة في الاستدلال على الوحدانية للباري تعالى:

للمعتزلة في إثبات الوحدانية لله تعالى أدلة. هذه الأدلة مبنية على أصول وقواعد أنتجتها الأصول الخمسة للمعتزلة السابق الإشارة إليها، قد تتوافق أو تتخالف مع أهل السنة، ومن هذه الأصول التي ذكروها على الترتيب:

- **الأصل الأول: أخص وصف للباري تعالى هو القدم**

عند المعتزلة الكلام في إثبات الوحدانية لله تعالى يجب أن يُؤسس على أن القديم قديم لنفسه، وأن القدم أخص وصفٍ. فـ"ما يلزم المكلف معرفته من علوم التوحيد–عندهم–أن يعلم **القديم تعالى** بما يستحق من الصفات وكيفية استحقاقه لها،.... ويعلم أن من هذا حاله فهو واحد لا ثاني له يشاركه فيما يستحقه من

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار كتاب الفِرق(جـ٥/ صـ٢٤٤).
(٢)المراد بالصفة السلبية: كلّ صفة مدلولها نفي أمرٍ لا يليق به تعالى. هداية المريد للقاني (جـ١/صـ٣٢٣). تحقيق: مروان البجاوي، ط:١/ دار البصائر (٢٠٠٩م).
(٣) تعليقات أ. د/ محمد محي الدين عبد الحميد على المسايرة للكمال بن الهمام (صـ٢٢) ط:١ظم مكتبة بيبلوس لبنان. بدون.

الصفات نفيًا وإثباتًا."[١]

ويُصرح القاضي عبد الجبار بهذا الأصل نصًا، وأنه الأساس في نفي الثاني فيقول: "الكلام في نفى ثان مع الله لا بد من **أن يُبنى على أن القديم قديم لنفسه....** وإذا كانت الذات–الإلهية–مخالفة لغيرها، فيجب أن تخالفها بصفة تختص بها، **ولا صفة للقديم أخص من كونه قديمًا**، أو مما يقتضي فيه كونه قديمًا من الصفة النفسية"[٢].

ويزيد الكعبي[٣] "أن العلم بأنه تعالى قديم أصل للعلم بأنه خالق للأشياء" وهذا لا يوافق عليه معتزلة البصرة. [٤]

- **الأصل الثاني**: **المقدور الواحد لا يكون مقدورا لقادرين**.

يحدثنا القاضي عبد الجبار عن أهمية هذا الأصل، ويصرح بأنه من أصول الأدلة على الوحدانية، **ويسمي هذه القاعدة أصلا** فيقول: "والعلم بهذا الأصل لابد من معرفته في الدلالة على أنه تعالى واحد؛ لأن الأدلة المعتمد عليها في ذلك أجمع مبنية عليه، ولا يصح تصورها إلا به؛ ولذلك قدمناه –ذكرناه هنا–، وكان حقه أن يذكر في باب العدل"[٥].

فوحدانية الباري تعالى تتأسس عند المعتزلة على أن المقدور الواحد لا يكون بين قادرين خالقين، ولا خالق ومكتسب، ويجب معرفة ذلك في نفي الثاني؛ فالأدلة

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ١٢٨)

(٢) المغني لعبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٠، ٢٥١)، شرح الأصول الخمسة له(صـ١٣٠)

(٣)أبو القاسم عبد اللّه بن محمود الكعبى، البلخى الخراسانى، وشيخ الكعبية ومعتزلة بغداد– من الطبقة الثامنة، له آراء ومقالات انفرد بها (ت٣١٩هـ). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبد الجبار (صـ٢٩٧)، وفيات الأعيان(جـ٢/صـ٢٤٨).

(٤)المعتمد في أصول الدين الملاحمي(صـ٥٠٧). والخلاف للنيسابوري(صـ٣٢٧)

(٥)المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٤).

كلها مبنية عليه، ولا تُتَصور الوحدانية إلا به؛ ولذلك ذكر هذا الأصل في التوحيد وكان حقه –عندهم–أن يذكر في العدل.

وتظهر أهمية هذا الأصل عند الاستدلال بدليل التمانع؛ فهو لا يصح عندهم إلا إذا اختلف القادران في الدواعي، فدعا أحدهما داعٍ إلى الفعل، ودعا الآخر إلى ضده داع آخر–وسيأتي–فإثبات التمانع موقوف عليه(١).

وعند المعتزلة يستحيل دخول مقدور واحد تحت قدرتين مطلقا، أو لا يجوز كون المقدور محدثًا مخترعًا من وجهين؛ لأنه لو جاز ذلك لوجب إذا حدث الشيء من جهة واحدة دون الأخرى أن يكون موجودًا، ويجب كون الشيء معدومًا في نفس الوقت لعدم حدوثه من الجهة الأخرى، فيكون
الشيء الواحد موجودًا معدومًا في نفس الوقت. وهو محال. فما أدى إليه
وهو جواز حدوث الشي من جهتين محال. (٢)

- **الأصل الثالث**: **الاشتراك في صفة ذاتية يوجب الاشتراك في جميع الصفات الذاتية**. وهذا الأصل مبني على الأصل الأول؛ فإذا كان القدم هو أخص وصف فمن اشترك فيه وجب اشتراكه في بقية الصفات، ويستخدم المعتزلة هذا الأصل في اثبات الوحدانية. يقول القاضي عبد الجبار: "هذا الفصل يُبطل القول بأن معه ثانيًا عاجزًا لأن مشاركته له في كونه قديمًا يوجب مشاركته له في كونه قادرًا لنفسه...–(ثم يوضح أهمية هذه القاعدة ويسميها أصلًا فيقول):–وأعلم أن مما نحتاج إليه **في أنه تعالى واحد لا ثاني له هو هذا الأصل**؛ لأنه لو لم يثبت ذلك لكان لقائل أن يقول جوزوا أن يكون معه ثان قديم وهو عاجز، أو غير قادر، أو

(١) المعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي الملاحمي (صـ٥١٥).
(٢) تصفح الأدلة لأبي الحسين البصري(صـ١٣٧)، تحقيق: ويلفرد مادلنغ، و زيينيا اشميتكه، ط: harrassowitz verlag ٢٠٠٦م. وشرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ٢٨٥)، والمغني له(جـ٤/صـ٢٥٤: ٢٦١).

قادر لا للنفس، والذي يُدفع به جميع ذلك هو هذا الأصل"[١]، فلو كان في الوجود قديم سواه لوجب أن يكون قادرًا عالمًا حيًا لذاته، ولكان مثلًا له في الصفات الذاتية. [٢] "ولو فرض ثبوت بعض الصفات الذاتية لذات دون الأخرى لزم الحكم بأنهما متماثلان متغايران، وهذا تناقض، وإن توافقا في كل الصفات فهما واحد وتمتنع الاثنينية". [٣]

وهذا الأصل مبني عندهم على أن المماثلة هي الاشتراك في الوصف الأخص، أو الاشتراك في جميع الصفات، وليس كما قال أهل السنة الاشتراك في الصفات جميعها أو بعضها، وليس كما قالت الباطنية أنها الاشتراك في مجرد التسمية. وسيأتي تفصيله.

- **الأصل الرابع: الوحدانية مبنية على معنى الغيرين**

يعرف الكعبي –زعيم مدرسة بغداد الاعتزالية في عصره–الغيرين فيقول: "أن يوجدا في مكانين أو في زمانين، أو يجوز أن يُعدم أحدهما ويوجد الأخر على بعض الوجوه، أو يختلفان على وجه من الوجوه، وليس غيران إلا من عرفهما هكذا". فإذا استحالت هذه الوجوه في القديمين وجب استحالة تغايرهما. فلو وجد قديمان لكانا غيران، فيؤدي إلى اثباتهما علىوجه يوجب التغاير وينفيه، وهو محال. فثبت الوحدانية. .[٤]

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٢). وشرح الأصول الخمسة له(٢٧٨)
(٢) المعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي الملاحمي (صـ٥٠٦)
(٣) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٢).
(٤)المقالات للكعبي (صـ٦٣٤)، تصفح الأدلة لأبي الحسين البصري(صـ٢١)، والمغني لعبد الجبار(جـ٤/ صـ٣١٨). المعتمد في أصول الدين للملاحمي (صـ٥٣١).

- **الأصل الخامس**: **الوحدانية مبنية على وجوب شكر المنعم**.

معرفة الله تجب على المكلف عقلًا، فيجب عليه شكر المنعم عقلًا أيضًا[١]، ثم يُرتب المعتزلة على هذا الوجوب العقلي دليلًا عقليًا على إثبات الوحدانية، فعندهم لو وجد قديمان لكان أحدهما قادرًا على إظهار نعمه التي يُشكر عليها وجوبًا، فيكون الثاني عاجزًا، وفعل الأول يجب أن يفعله ويجب أن يعرفه المكلف؛ لوجوب عبادته شكرًا على نعمته، فوجب الحكم بأنه تعالى واحد لا ثاني له. ووجود قديمين يؤدي ألا يعرف المكلف من تجب عليه عبادته، فيؤدي ذلك لإسقاط التكاليف. وهو محال.[٢]

- **الأصل السادس**: **إثبات الوحدانية مبني على أصل العدل**.

يظهر أصلهم العدل في استدلالهم على الوحدانية في أنه لو وجد قديمان لوجب كونهما حكيمين، والحكيمان لا يرسل أحدهما من يعلم أنه يكذب في إخباره، وقد دلت الدلالة على أنه تعالى قد بعث رسلًا إلى العباد منهم محمد ﷺ، وقد أخبر ﷺ أنه واحد قال تعالى:**قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ الإخلاص/١**، فلو كان ثم ثان لكان ذلك كذبًا، وإرسال الكذبة لا يجوز من الحكيم.[٣]

التعقيب على تعريف الوحدانية وأصول الاستدلال عليها.

- **أولًا التعقيب على مفهوم الوحدانية**

الوحدانية لغة: مصدر صناعي بزيادة الألف والنون للمبالغة[٤]

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ٨٦، ٨٧).

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣).

(٣) المعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي الملاحمي(صـ ٥٣٧)

(٤) المعجم الوسيط/ المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/حامد عبد القادر/محمد النجار) ط: دار الدعوة. بدون.

والواحد اصطلاحا: هو الذي لا يتجزأ، ولا يثنى، ولا يقبل الانقسام، ولا نظير له ولا مثل، ولا يجمع هذين الوصفين إلا الله عز وجل، مع كونه لا ملجأ ولا ملاذ سواه [١]،فالواحد قد يراد به: الشيء الّذي لا يصح انقسامه.

ويعترض الباقلاني[٢] على ذلك بأن هذا تركيب في الواحد من اثنين، فالأول الشيء وهو إثبات، والثاني لا يصح انقسامه وهو نفي، ولا يصح الاكتفاء بانتفاء الانقسام من غير إثبات الشي[٣] .

وإطلاقه على الباري تعالى بهذا الاعتبار يضعف؛ لإطلاقه ما هو قابل للقسمة باعتبار اختصاصه بصفات لا يشاركه فيها أحد، فيقال فلان واحد عصره. وبه يظهر نوع تضعيف لرأي بعض المعتزلة كأبي هاشم الجبائي في وصف القديم بالواحد أي لا يتجزأ. إلا إذا أراد بذلك عدم تركيب الذات من أجزاء، فيصح إطلاقه، لكن لا يكون مدحًا، كما ذكر عبد الجبار.[٤]وعباد بن سليمان[٥] من المعتزلة وقالوا: معنى الواحد ما إذا وصف الرب به كان مدحًا، **ويقال لهما** إن هذا ليس إيضاحًا لمعنى الواحد الذي هو المطلب، **وأيضًا قد** أوقفا الوحدانية على

(١) لسان العرب لابن منظور(جـ٣/صـ٤٥١) وقارن: الشامل للجويني(صـ٣٤٥)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ومعه السداد في الارشاد لـ أ. د/مصطفى عمران –رحمه الله– ، ط:١/ دار البصائر، ٢٠٠٩م.

(٢) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني متكلم أشعري ولد(٣٣٨هـ)، [ت٤٠٣هـ]. يراجع.تاريخ الإسلام للذهبي (جـ٩/صـ٦٣)

(٣) الشامل إمام الحرمين الجويني(صـ٣٤٥).

(٤) أبكار الأفكار للآمدي (جـ٢/صـ٩٢)، وقارن: المغني لعبد الجبار(جـ٤/ صـ٢٤١) والمعتمد في أصول الدين للملاحمي (صـ٥٤٢).

(٥)عبّاد بن سليمان الصّيمرى: أحد رجال الطبقة السابعة من أصحاب هشام الفوطى، دارت بينه وبين، ابن كلاب مناظرات، (ت٢٥٠هـ). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبد الجبار(صـ٢٨٥) وطبقات المعتزلة لابن المرتضى (صـ٧٧).

كلام المادحين، فيلزمهما نفي الوحدانية في الأزل حيث انتفت أقوال المادحين، وأيضًا يلزمهما القول بحدوث كلام الله؛ فلا وجود في الأزل لكلام لمتكلم.[١] – وهذه الاعتراضات تستقيم على مذهب المعتزلة، ولكن على مذهب أهل السنة فالباري تعالى متكلم في الأزل،– وإطلاق لفظ التوحيد في اصطلاح المتكلمين عامة، المقصود به اعتقاد الوحدانية لله–تعالى–.[٢]

وقد يطلق الواحد على مبدأ الكثرة[٣] كما عند الفلاسفة، وفي إطلاقه دور؛ فهو باطل أيضا؛ فلا فائدة لقول القائل لا يصح انقسامه، لكنه لا تلحقه الكثرة؛ فالكثرة تكون مأخوذة في تعريف الواحد، والكثرة متوقفة في معرفتها على معرفة الواحد؛ لأنه مبدأ لها، وأي تعريف قيل في الكثرة يكون الواحد مأخوذًا فيه. كما يقال: الكثرة ما تعد بالواحد، وأيضا الكثرة هي المجتمعة من الآحاد وغير ذلك؛ فيكون دورًا. [٤]

وقالت الفلاسفة واجب الوجود بذاته لا يمكن أن يكون أجزاء كمية، ولا أجزاء حد قولاً، ولا أجزاء ذات فعلاً ووجوداً، فواجب الوجود واحد من كل وجه، فلا يوجد ولا

(١) الشامل إمام الحرمين الجويني(صـ٣٤٥)

(٢) السابق.

(٣) الواحد يقال بالتشكيك عندهم فإما أن يكون: واحداً بالجنس كالإنسان والجمل فيدخلان تحت جنس الحيوان، أو بالنوع: كعلي وأحمد، فيجتمعان في واحد الإنسان. أو بالمحمول كالثلج والتاج موضوعين بمحمول واحد الأبيض، أو بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين لموضوع واحد الإنسان. أو بالتركيب كأجزاء البيت–العلو والجدران والسفل –تركبت منهم ماهية البيت. أو الواحد الحقيقي الذي لا انقسام فيه أصلا كالواجب لذاته، والكثير: ما قابل الواحد بأحد هذه المعاني، فالكثير بالجنس هو المتعدد الذي ليس يجتمع تحت جنس واحد، والكثير بالعدد: ما كان معدودًا مجتمعًا من الأحاد المفصلة. إلهيات الشفاء لابن سينا (صـ٩٧).

(٤) أبكار الأفكار للآمدي (جـ٢/صـ٩٢).

يتصور موجودان كل واحد منهما واجب الوجود بذاته، وعلى هذا قالوا بنفي الصفات[١].

والوحدانية عند أهل السنة: في حقه تعالى تشمل نفي الكثرة في ذاته تعالى ويسمى الكم[٢] المتصل، فلا تقبل ذاته القسمة ولا الشركة بوجه، ونفي الشبيه والمثيل له –Y–في ذاته أو في صفة من صفاته ويسمى الكم المنفصل، ونفي التأثير والتدبير عن غيره، فلا مؤثر في الوجود إلا هو. فالوحدانية: عدم الاثنينية في الذات والصفات اتصالًا وانفصالًا، وفي الأفعال انفصالًا فقط.[٣]

- **الوحدانية صفة سلبية أو نفسية أو معنى[٤]**

(١)نهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني (صـ٣١)تحقيق: ألفريد جيوم، ط:١مكتبة الثقافة الدينية،٢٠٠٩م.

(٢) الكَمّ عَرَض له خواص ثلاث عند الفلاسفة: ١–قبوله القسمية الوهمية لذاته. ٢–وجود عادّ يعده. ٣–قبوله المساواة والزيادة والنقصان. وهو قسمان: المُتَصّل: وهو ما يمكن فيه فرض أجزاء تتلاقى على حد واحد مشترك؛ كالمقدار والزمان. والمنفصل: وهو مالا يمكن فيه ذلك، وهو العدد. والمتكلمون أنكروا وجود الكميات وأرجعوها للاعتبار العقلي كما في العدد، والوهم كما في الزمان، والجواهر المجتمعة كما في المقدار. يراجع: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد ك المقولات (صـ٢٩: ٣٣) تحقيق: د.جيرار جهامي، ط/ دار الفكر اللبناني، بيروت (١٩٩٢م).

(٣) فالوحدانية تنفي كمومًا خمسة: ١– الكم المتصل في الذات: أي تركبها من أجزاء. ٢– الكم المنفصل فيها: أي تعددها، بوجود ثان فأكثر. ٣–الكم المتصل في الصفات: وهو التعدد في صفاته، فليس له I علمان أو قدرتان.٤– الكم المنفصل فيها: وهو أن يكون لغيره صفة تماثل صفته تعالى.٥– الكم المنفصل في الأفعال: وهو أن يكون لغيره فعل على وجه الإيجاد بالاستقلال. يراجع: شرح أم البراهين للسنوسي (صـ٢٥، ٢٦)، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد/ الباجوري(صـ٧٢).

(٤) الصفات: إما عين الذات: وهي النفسية، وإما غير الذات: وهي السلبية؛ لكون مدلولها عدمًا، أو الفعلية؛ لحدوثها، وإما لا عين الذات ولا غير الذات وهي وجودية فالمعاني، وإما لا

الوحدانية عند المعتزلة هي صفة إثبات، تثبت لا للنفس ولا لمعنى؛ بناء على أصلهم–الذي مر ذكره–وهو أن الاشتراك في صفة ذاتية يوجب الاشتراك في جميع الصفات الذاتية.

فالوحدانية ليست صفة معنى، فكون الواحد واحدًا لا يرجع إلى معنى زائد؛ فلو كان واحد معنى لكان ذلك المعنى واحد المعنى أيضًا، فيؤدي إلى إثبات ما لا نهاية له من المعاني.(١) .

فلم يبق إلا أنها صفة نفس، ولكن هل تتعلق بالنفي أو الإثبات؟

الباقلاني–في أحد قوليه–أن الوحدانية صفة نفس تتعلق بالإثبات؛ ولذلك تردد في تصحيح تعليله بصفة نفسية، ثم استقر على قطع التعليل(٢).

وذهب أبو هاشم الجبائي والقاضي عبد الجبار وغيرهما، إلى أن الوحدانية ترجع إلى صفة نفس تتعلق بالنفي: فـ"يوصف تعالى بأنه واحد في القدم والإلهية،.... وهذه الصفة ترجع إلى معنى الإثبات؛ ..... وهذا الوصف وإن أفاد ما هو عليه جل وعز من الصفات النفسية، فإنه يفيد أنه لا مشارك له فيها، **وذلك بمنزلة النفي في بابه.**"(٣)

عين الذات ولا غيرها وهي اعتبارية: وهي المعنوية، وإما صفات جامعة مثل العزة والجمال. شرح الخريدة البهية الدرديري بتعليقات الجوهري (صـ٥٦).

(١) الشامل لإمام الحرمين الجويني(صـ٣٤٩).

(٢) الشامل لإمام الحرمين الجويني(صـ٣٤٩). وأجمعت المعتزلة على امتناع تعليل الواجب من الأحكام، ولهذا قالوا بأن عالمية الباري تعالى لما كانت واجبة له؛ امتنع أن تكون معللة بالعلم. أبكار الأفكار للآمدي(جـ٣/صـ٢٦٨)

(٣) المغني عبد الجبار ك الفِرق(جـ٥/ صـ٢٤٤). تحقيق: د. محمود قاسم، إشراف د. طه حسين/ ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة بدون.

ويقول في موضع أخر: "نريد كونه واحدًا في القدم، وسائر ما يختص به من الصفات، وأنه لا ثاني له فيها؛ .... وعلى هذا الوجه يوصف القديم جل وعز بأنه واحد لنفسه .....ووصفنا له بأنه واحد من باب **العدد لا يُستحق للنفس ولا لعلة، أو يفيد النفي فلا يُعلل وهو الصحيح**"(١). أي انتفاء ما عدا الموجود الفرد. ويقول أيضًا: "فصلٌ في نفي الثاني، والغرض به الكلام في أن الله تعالى واحد لا ثاني له". (٢) فالوحدانية عند المعتزلة صفة إثبات نفسية تتعلق بالنفي، ولا تعلل، لا للنفس ولا لمعنى، فصفة النفس ما يجب بالاشتراك فيها التماثل. فصفات الاثبات ترجع إلى الذات دون معنى زائد عليها، ولما كانت الوحدانية عندهم صفة إثبات تتعلق بالنفي، فلا تعلل، لا للنفس ولا لمعنى، لان النفي لا يسوغ تعليله أصلًا؛ فالنفي لا يعلل بالاتفاق بين الجميع، ولكن التعليل يكون لصفات الإثبات.

ومال إلى كون الوحدانية صفة إثبات تتعلق بالنفي بعض أهل السنة: كالباقلاني –في بعض أجوبته–وغيره، فمفهوم الواحد يرجع عندهم إلى صفة إثبات نفسية، مع أنه لم يدل على معنى زائد على الذات، فمفهوم "الواحد: الفردانية التي تعود إلى الذات في نفسها. وهو موضوع اسم الواحد في العربية، فالله تعالى واحد في ذاته وأسمائه وصفاته، بمعنى أنه فرد في ذاته وصفاته وأسمائه. وتفرّده في ذاته أي يمتنع انقسامه في نفسه".(٣)

ولو كانت صفة الوحدانية صفة نفس تتعلق بالإثبات لورد عليه أن هناك

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٤٥، ٤٤٦).

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ ٢٧٨).

(٣) الشامل للجويني (صـ ٣٤٩). والأبكار للآمدي (جـ٢/صـ٩١)، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد للزاهد الصفار(جـ١/صـ ٣٣٢) تحقيق: أنجليكا برودرسن، ط:١/ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، لبنان ٢٠١١م.

فرقًا بين الواحد بمعنى المتصف بالوحدة من الأمور العامة[١]–وهي: كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في الماهية[٢]–، وبين الوحدانية المرادة هنا؛ فالواحدية أو الوحدة بهذا المعنى يمكن أن ترجع إلى صفة إثبات نفسية تتعلق بالإثبات، ولا نزاع في ذلك؛ لأنها تساوق الوجود؛ فكلّ ما صدق عليه لفظ أنه موجود صدق عليه "أنه واحد"[٣]. ولو كان مفهوم الوحدانية كذلك؛ لكان يكفي علماء الكلام أن يقولوا: لمّا ثبت له
تعالى الوجود ثبت له أنه واحدٌ؛ فالوحْدة تساوق الوجود.[٤]

والواحدية بهذا الاعتبار ثابتة لله تعالى، بل لكل موجود، فلا تحتاج لدليل، بل لا تفيد كمالًا أو مدحًا يختص به الله تعالى؛ لأن غيره يشاركه فيه، ولكن الكمال في أنه واحد أي: لا مثل ولا شبيه ولا نظير له[٥]

ولذلك فصفة الوحدانية عند أهل السنة صفة سلبية؛ فمعناها يؤول عندهم إلى نفي من سوى الواحد. أي نفي الكم المنفصل [٦]، ولو كانت الواحدية بالمعنى الأول؛ فهي لا تخرج عن الوصف السلبي وتتعلق بالنفي عند المعتزلة؛ لأن هذا

(١) الأمور العامّة: هي ما لا يختص بقسم من أقسام الموجود في الخارج التي هي: الواجب، والجوهر، والعرض. أو ما تشمل الموجود في الخارج والذهن –عند القائل به–. التعريفات للجرجاني (صـ٣١).
(٢) طوالع الأنوار للبيضاوي (صـ١٧٥).
(٣) شرح الإسفراييني لإلهيات النجاة لابن سينا(صـ ٨)، تحقيق: د. حامد أصفهاني، ط/ مكتب فلسفة إسلامي، إيران (١٣٨٣هـ)، وشرح المواقف(جـ٤/صـ٢١).
(٤) هداية المريد شرح جوهرة التوحيد للإمام اللقاني(جـ١/صـ٣٢٤).
(٥)آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي(صـ٣٥). شرح الأصول الخمسة (صـ٢٧٧). حاشية الكلنبوي على شرح الدواني للعقائد العضدية–وبهامشها حاشية المرجاني– (جـ١/صـ٢٥٩). – ، ط/ دار سعادت، تركيا(١٣١٦)هـ.
(٦) الإنصاف للباقلاني(صـ٣٢). العقيدة النظامية للجويني (صـ٣٩).

الوصف كما يقول القاضي عبد الجبار: "**يفيد في التحقيق النفي، وإن كان لفظه لفظ الإثبات**، ولذلك قلنا: إنه لا يقال على هذا الوجه إنه واحدٌ لنفسه؛ لأن صفات النفس لا تستحقّ للنفس ولا للعلل"(١)، وهذا ما يدلّ عليه كلام بعض من أهل السنة أيضًا.(٢)

- **ثانياً التعقيب على أصول استدلالهم على الوحدانية**:
- **التعقيب على الأصل الأول**: **القدم أخص وصف**

الذات تتصف بصفات، وأخص هذه الصفات يختلف عند أهل السنة والمعتزلة والفلاسفة. ويظهر ذلك عند الجميع في إثبات الوحدانية.

- **تحرير محل النزاع في أخص وصف للباري تعالى**

هل لله تعالى وصف أخص يتميز به عن المخلوقات؟

قال بعض المتكلمين لا وجود لوصف هو أخص، فاستدعاء التمييز بالوصف الأخص يوجد عند الاشتراك بين الذوات، والذات الإلهية تباين جميع مخلوقاته، وليست بمجانسة لها في الذات أو الصفات، وإلا لزم أن يشاركها في كونها جواهر وأعراضًا وكل ذلك محال. بل "تصوير الأخص من محارات العقول".(٣) فالباري تعالى مخالف لخلقه لذاته، لا لصفة اختص بها دون المحدثات(٤).

وتوافق جمهور الأشاعرة مع المعتزلة في البحث عن أخص وصف للذات، ولكن اختلفوا: فقالت المعتزلة أخص وصف يكون سلبيًا كما تقدم،

وقال بعض الأشاعرة لابد من صفة وجودية؛ لأن التمييز بين الذوات غير

(١) المغني للقاضي عبد الجبار كتاب الفِرق(جـ٥/صـ٢٤٤).
(٢) الاقتصاد في الاعتقاد(صـ٨١). نهاية الإقدام للشهرستاني (صـ ١٩١، ٢٠١).
(٣) نهاية الأقدام للشهرستاني(صـ١٠٨).
(٤) الأربعين في أصول الدين للرازي(جـ١/صـ١٤٠).

حاصل بما نتخيله من الأمور السلبية النفيية كما في القدم أو البقاء، بل لابد من صفة إثبات يقع بها التمايز وإلا فترتفع الحقيقة رأساً. لكن هؤلاء الأشاعرة اختلفوا هل يجوز أن يدرك أم لا؟ فقال البعض: لا يجوز أن ندركه، وقال البعض يجوز أن يدرك. (١)

- **أهمية مسألة أخص وصف للإله عند المعتزلة**

ويمكن القول إن الاتصاف بالقدم كأخص الأوصاف الإلهية، هي المسألة المفصلية في مذهب المعتزلة، بل–وإن لم تذكر في أصولهم الأربعة أو الخمسة– هي الركن الركين الذي أقام المعتزلة عليه أهم أصولهم، وهو التوحيد، بل تضرب بجذورها في كل فروع التوحيد، فتثبت بها الوحدانية –كما سيظهر–، وبسببها انفرد المعتزلة بالقول بأن كلام الله محدث ومخلوق في محل(٢)، وأيضا نفى المعتزلة الرؤية بناء على الاختصاص بالقدم لئلا يؤدي ذلك لحدوث معنى في الذات الإلهية(٣)، ويتذرع بها المعتزلة في نفي الصفات عمومًا، بل بسببها شنع القاضي عبد الجبار على إمام أهل السنة والجماعة أبي الحسن الأشعري، زاعمًا قلة مبالاته بأمر الإسلام والمسلمين.(٤)

وعليه يمكن القول: إن هذه المسالة يستند إليها مذهب المعتزلة بأسره، ظاهرة كانت أو مخبوءة، ومن هنا انبرى أهل السنة لإثبات تهافتها.

الخلاف بين المعتزلة في الوصف الأخص

وعند جمهور المعتزلة أخص الأوصاف الإلهية هو الاتصاف بالقدم، وفي

(١) نهاية الأقدام للشهرستاني(صـ١٠٨، ١٠٩).
(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ٥٢٨، ٥٤٩، ٥٥٠).
(٣) السابق(صـ٢٣٢، ٢٧٥، ٢٧٦).
(٤) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ ١٨٣).

ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "**لا صفة للقديم أخص من كونه قديمًا، أو مما يقتضي فيه كونه قديمًا من الصفة النفسية.**"[١]

ويميل بعضهم[٢]برأي عبد الجبار لرأي شيخه أبي هاشم في أخص وصف للإله، دون النظر للنص السابق، والقاضي ذكر رأي شيخه حكاية فقط، فهو مثبت للأحوال عامة، وليس لكونها أخص وصف للإله!.[٣]

ويخالف الجبائي الابن المعتزلة، ويقول: إن أخص وصف هو حال خامسة هي علة للأربعة مميزة للذات، أو حال هو عليها يوجب كونه حيًا عالمًا قادرًا، فهي صفة تقتضي لذاتها صفات أربع هي الموجودية والعالمية والقادرية والحيية.[٤]

وفي مقدمات المراشد لعلم العقائد أن الجبائي–الابن–تناقض في قول أخر، وقال إن القدم أخص وصف للإله[٥].

وفضلًا عن تناقضه فالقول بهذه الحال كأخص وصف للذات ناقض لمذهبه،

(١) المغني لعبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٠، ٢٥١). شرح الأصول الخمسة(صـ١٣٠).

(٢) وهو مانكديم (أي وجه القمر؛ لحسن وجه) وهو أحمد بن أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. الملقب بـ ششديو. أحد أئمة الزيدية. توفي بالري نيف وعشرون وأربعمائة للهجرة، يراجع تعليقه على شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ ١٢٨).

(٣) ومما يؤكد ذلك قول القاضي : إن الصفات إما أن تكون من باب ما يختص به على وجه لا يشاركه فيه غيره نحو كونه قديرًا، وهذا لا يصح؛ لأن المرجع يكون بالقدم إلى استمرار الوجود.....شرح الأصول الخمسة(صـ١٣٠).

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ١٢٨، ١٢٩)، الأربعين في أصول الدين للرازي(جـ١/صـ١٣٨)، ولباب الأربعين للأرموي (صـ ١٠٩)

(٥) مقدمات المراشد لعلم العقائد لابن خمير السبتي(ت٦١٤هـ)(صـ١٨٧)تقديم وتعليق د. جمال علال البختي/ط:١/ مكتبة الخليج العربي بتطوان المغرب ٢٠٠٤م.

لكونه تعليلًا للواجب بعد إنكار تعليله[١].

وأيضا إثباته للأحوال عموما يقتضي تصورها أولا؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فهي معلومة بوجه، وأيضًا تفريقه بين القادرية بالإيجاد، وبين العالمية بالإتقان، هو إثبات للأحوال على وجه يجب تصورها به[٢]، وهذا ينافي ويخالف كونها غير معلومة، وغير مجهولة[٣].

مسألة أخص وصف في الميزان بين المعتزلة وأهل السنة

على مذهب أهل السنة القدم لا يصح وصفًا أخصًا؛ لأنه سلب عندهم؛ فمفهوم القدم عدم أولية الوجود، أو نفي العدم السابق، ونفي هذه الإضافة سلب لأن العدم جزء من المفهوم، والباري تعالى موجود، وأخص وصف الموجود لا يكون عدمًا؛ لأن الأخص يجب أن يكون مقومًا وداخلا في التعريف، والحقيقة لا تتقوم بنقيضها الذي هو عدمها، فضلًا عن أن الأخص المقوم يجب كونه ذاتيا ثابتًا، وليس كل ذاتي أخص؛ فالحيوانية تدخل في مفهوم الإنسان مقومة له وليست أخص من الإنسان إلا بكونها جزءا من التعريف، بل الأخص هو ما تقومت به الماهية وامتازت به عن غيرها كالناطق للإنسان، فإذا كان الوصف سلبيًا كان بينه وبين الأخص مراحل، فالقدم صفة سلبية وليس صفة ثبوتية، فلم يثبت للقدم أول شروط

(١) فالصفة الحالية، ويعبر عنها بالصفة المعللة هي: ما كانت في الحكم بها على الذات تفتقر إلى قيام صفة أخرى بالذات، ككون العالم عالمًا والقادر قادرًا. ومن أصلهم امتناع تعليل الواجب؛ ولهذا قالوا بأن عالمية الرب- تعالى- لما كانت واجبة له؛ امتنع أن تكون معللة بالعلم، ولو أمكن التعليل بغير الوجوب فما المانع من تعليل عالمية الرب تعالي مع وجوبها. أبكار الأفكار للآمدي(جـ٣/صـ٢٦٨).

(٢) نهاية الأقدام للشهرستاني(صـ٤٩).

(٣) مقدمات المراشد لابن خمير السبتي(صـ١٨٧)، وأبكار الأفكار(جـ٣/صـ267)، ولباب الأربعين للأرموي (صـ ١٦٢)

الأخص وهو الثبوت، فكيف نثبت له الأخصية مع انتفاء شرطها؟! فما لم يثبت له الأدنى كيف يثبت له الأعلى؟! (١)

وعلى مذهب المعتزلة: لو كان القدم هو أخص وصف للإله، فمفهوم القدم لا محالة يزيد على كونه موجودًا، فما أعم الأوصاف؟ فلن يُعلم الأخص إلا بعد تصور الأعم، فما الأعم؟ ولو كان الوجود أخص، فالأخص إما عين الأعم فيلزم أن يكون كل موجود إلهًا، ويلزم على ذلك ما ألزمتموه على الصفات. فينقلب الإلزام. (٢)

ولو قال المعتزلة: إن القدم أخص وصف الإله تعالى، ونريد أنه خاص بالباري تعالى على وجه لا يشترك معه فيه غيره من الموجودات الخارجة عن مسماه؛ فمسلم؛ ولكن ليس في ذلك ما يدل على نفى القدم عن صفاته.

وإن قالوا نريد أنه غير متصور فيه أن يعم شيئين على وجه يدخل فيه ذات الباري تعالى وصفاته في حالة العدم؛ فهو مصادرة على المطلوب. وهو لازم لمن يعتقد كون المعدوم شيئًا وذاتًا ثابتة في القدم في حالة العدم؛ على ما لا يخفى. ولو كان مدلول اسم الإله، والقديم واحدا؛ لكان من اعتقد كون العالم قديمًا؛ معتقدًا كونه إلهًا؛ وهو محال. (٣)

(١) شرح الشيخ عليش: هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد وشرحها عمدة أهل التوفيق للسنوسي(صـ٧٧)ط: جامعة السيد السنوسي– البيضاء– ليبيا ١٩٦٨م.

(٢) ويجب الشهرستاني عن ذلك أيضا: بأنه قد أثبت أبو هاشم حالاً للباري سبحانه توجب كونه عالماً قادراً، والعالمية والقادرية حالتان، فحال توجب وحال هي غير موجبة، مختلفتان في الاعتبار، واختلاف الاعتبارين لا يوجب اختلاف الحالين للحال. نهاية الأقدام للشهرستاني(صـ٤٩).

(٣) غاية المرام في علم الكلام للآمدي(صـ٤٣)تحقيق: د. حسن الشافعي، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية–القاهرة ١٣٩١هـ، والأبكار (جـ١/ صـ٢٦٨).

- **الدلالة القرآنية تربط الوحدانية بأخص وصف وتؤيد الأشاعرة**

هنا يظهر مذهب أهل السنة في كيفية المزاوجة بين العقل والنص، وكيف يكون إعمال العقل في النص، واستنباط أخص وصف من النص القرآني، فدلالة إثبات الوحدانية في القرآن تتحدث عن الخلق والإيجاد، وهما وظيفة صفة القدرة، فدل ذلك على أن أخص وصف هو القدرة، فالدلالة مسرودة على من يثبت خالقاً من دون الله سبحانه وتعالى مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ **المؤمنون/٩١**، ولهذا ذهب الأشعري إلى أن أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين.[١] **وهو الصحيح**؛ فأي مخلوق قد يعبده الناس بغير حق، وقد يدعوهم إلى عبادة نفسه، ويدعي لنفسه الضر والنفع، لكن لا يستطيع أن يدعي أنه قادر على الاختراع؛ لأنه سيتحقق عجزه عن ذلك قطعاً، ويدل عليه أن من ادعى الربوبية في عهد إبراهيم عليه السلام، ادعى أنه يحيي ويميت بزعمه، ولكنه عجز عن أن يخترع شيئاً يسيراً ليدلل به على أنه الخالق، وهو تغيير نظام شروق الشمس. ومن هنا جعل بعض العلماء القدرة على الاختراع أخص خصائص الألوهية والربوبية–بناء على تلازمهما–؛ لعجز الخلق عن تنفيذ ادعائها عادة. وفيه رد على من يقول بالتفريق بينهما؛ لخلق الفرقة بين المسلمين.

- **التعقيب على أصلهم**: **المقدور الواحد لا يكون مقدورا لقادرين**.

وتظهر أهمية هذه القاعدة عندهم في الاستدلال بدليل التمانع؛ فالتمانع لا يصح عندهم إلا إذا اختلف القادران في الدواعي، فدعا أحدهما داعٍ إلى الفعل، ودعا الآخر إلى ضده داع آخر–وسيأتي–فإثبات التمانع موقوف عليه[٢].

(١) نهاية الأقدام للشهرستاني(صـ٤٩).

(٢) المعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي الملاحمي (صـ٥١٥).

فالمُحدَث لا يجوز كونه محدثًا مخترعًا من وجهين، ولا يصح أن يحصل له بالحدوث والوجود إلا حالة واحدة، وحال المقدور أنه يجب وجوده إن قصد إليه القادر وقويت دواعيه إلى إيجاده، ويجب عدم المقدور إن كرهه القادر وقويت دواعيه إلى الانصراف عنه وفعل تركه.(١)

والخلاصة أن مما اتفق عليه الجميع امتناع وقوع مقدور واحد بقدرتين لقادر واحد من جهة واحدة. أي يُمتنع مقدور بين قادرين خالقين. (٢)

ولكن المعتزلة على امتناع مقدور بين قادرين مطلقا، فالعباد مخترعون لأفعالهم. خالقون لها. فلا يوصف الباري عندهم بالقدرة على مقدورات العباد، كما لا يتصف العبد بالقدرة على مقدروات الله تعالى(٣)، ومذهب أهل السنة جواز وجود مقدور بين قادرين: أحدهما خالق، والثاني مكتسب. وامتناع ذلك بين قادرين خالقين، أو مكتسبين. (٤)والباري تعالى قادر على جنس مقدور العبد، وهو ما وافق عليه أبو الحسين البصري منهم.(٥)

الاشتراك في ذاتية يوجب الاشتراك في جميع الصفات الذاتية

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٤).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار. المخلوق(جـ٨/صـ١٠٩) تحقيق: د. توفيق الطويل، د. سعيد زايد/ راجعه د. إبراهيم مدكور/ بإشراف د. طه حسين. بدون. شرح المواقف للجرجاني(جـ٤/ صـ٨٠)،(جـ٨/صـ٤٧).

(٣) المغني لعبد الجبار. المخلوق(جـ٨/صـ١٠٨: ١٣٣)، والمجموع في المحيط بالتكليف له أيضا(جـ١/صـ٣٥٦).جمع تلميذه الحسن ابن متويه النجراني، تحقيق الأب: جين يوسف، ط/ المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان/ بدون تاريخ.

(٤) أبكار الأفكار للآمدي(جـ٢/صـ٣٢٦، ٣٣٥)، وقارن المعتمد في أصول الدين للخوارزمي(صـ١٩٠). والمواقف للعضد وشرحها للجرجاني(جـ٦/صـ٨٩).

(٥) تصفح الأدلة لأبي الحسين البصري (صـ٧٨، ٧٩) وما بعدهما

غرض المتكلمين عامة –ومنهم المعتزلة–من الكلام في هذا الأصل عند الرد إلى التحقيق توضيح تقدس الباري تعالى عن الحدوث، وعن كل صفة دلت على الحدوث، وأن الباري تعالى لا يُشبِه شيئًا ولا يُشبِهه شيء. وهذا الغرض من نفي التشبيه والتمثيل.

فعند المعتزلة لو فرض ثبوت بعض الصفات الذاتية لذات دون الأخرى لزم الحكم بأنهما متماثلان متغايران، وهذا تناقض، وإن توافقا في كل الصفات فهما واحد وتمتنع الأثنينية. (١)

وبأقصر عبارة يجيب إمام الحرمين على المعتزلة بناء على أصلهم في القول بشيئية المعدوم، فيقول: قد زعمتم أن المجتمعين في الأخص يجب اجتماعهما في سائر الصفات، ونحن نريكم من مناقضاتكم ما يخالف ذلك وينقضه، وذلك أنكم زعمتم أن الجوهر المعدوم مثل الجوهر الموجود، وقد اختلفا؛ إذ الجوهر الموجود يجب له التحيز، ويستحيل ذلك على المعدوم، والجوهر الموجود يقبل الأعراض بخلاف المعدوم، وهما مثلان.(٢)

- **تحرير محل النزاع**:

هذا الأصل في إثبات الوحدانية مبني على رأي المعتزلة في المثلين والمتخالفين، ويقف عليهما مذهب المعتزلة برمته في مسألة إثبات الصفات ونفيها، والمقصود من إثبات المخالفة للباري تعالى هو نفي مماثلته للحوادث، وهذا ما اتفق جمهور أهل السنة اجمالًا، لكنهم اختلفوا في تعريف المماثلة (٣). بل ظهر

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٢٥٢).
(٢) الشامل لإمام الحرمين (صـ٣٠٠). وأبكار الأفكار للآمدي (جـ٢/صـ٩١).
(٣) المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والفلاسفة لمستجي زادة (صـ ١٦٤).

الخلاف وزاد مع غيرهم من الفرق الكلامية، ولبيانه نرجع إلى تحديد المراد منهما عند المعتزلة وأهل السنة.

ذهب بعض المتكلمين إلى أنه يُمتنع تحقق التماثل بين شيئين أصلا بناء على أن كل شيئين: إما أن يتفقا أو يفترقا من كل وجه، أو يتفقا من وجه ويفترقا من وجه. فالأول لا تعدد ولا تمايز. والثاني والثالث: لا مماثلة؛ فالمماثلة مع التباين من المحال(١).واختلف العقلاء معهم بالقول بالتماثل(٢).

وإجمالا يقال: المماثلة عند أهل السنة هي الاشتراك في الصفات جميعها أو بعضها، وقال الباطنية، هي الاشتراك في مجرد التسمية، وقال المعتزلة هي الاشتراك في الوصف الأخص. **وتوضيحًا يقال**

ذهب أهل السنة إلى أن مخالفته تعالى للحوادث تكون بنفي مماثلته لها من أي وجه مطلقًا، وهذا ما لا يعترض عليه واحدٌ منهما. وذهب بعضهم إلى أن المماثلة: هي استواء الشيئين في جميع الوجوه أو بعضها. فالمماثلة والمخالفة تطلقان على المتساويين في بعض الوجوه دون بعضها بدون النظر الى التماثل والخلاف(٣) .

(١) أبكار الأفكار للآمدي (جـ٣/صـ٢٦٣).

(٢) ومن تكلم في إثبات التماثل إما مثبتًا للأحوال أو نافيًا لها، ومن أثبتها –كابن الجبائي– يكون لتعليل التماثل عندهم وجه؛ فالمتماثلان تماثلهما عينهما، أي يتماثلان لأنفسهما، ولا يراجع تماثلهما إلى وصف زائد على ذاتيهما، فلو قلنا: أنفسهما علة تماثلهما، وتماثلهما أنفسهما، فمآل الكلام راجع إلى أنهما تماثلا لأنهما تماثلا، وهذا لا معنى له، وهذا مما ردد القاضي الباقلاني في القول بالأحوال، واستقر في النهاية إلى الميل لإثباتها. الشامل لإمام الحرمين (صـ٢٩٤).

(٣) الشامل للجويني (صـ ٣٣٩)، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (جـ١/صـ٣٠٨) بتحقيق شيخنا أ. د/ محمد الأنور/ ط:١ المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة ٢٠١١م.

ومرد عبارات الأشاعرة في المثلين: هي استواء الشيئين في جميع الصفات النفسية؛ في أحكام الوجوب، والجواز، والامتناع، فالمثلان: ما يسدّ أحدهما مسدّ الآخر[١]. وصفة النفس: كل صفة اثبات راجعة للذات، ودل الوصف بها على الذات دون معنى زائد عليه. فالمماثلة يشترط لتحققها وجود المماثلة في جميع الصفات النفسية، والمخالفة تحد بصفة واحدة [٢]؛ فالمختلفان: كلّ موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما لم يثبت للثاني". فالمتخالفان إما في كل شيء، أو في بعض الصفات[٣]

واختلفت مذاهب المعتزلة في المثلين:

فقال الجبائي الأب: المثلان هما المستويان في صفة النفس أو الذات، وصفة النفس عنده هي: كل صفة تلزم النفس في الوجود والعدم، فهي اللازمة للنفس. فالعلم مادام ملازمًا للقديم فهو من صفات النفس، ومن هنا منع تعليل الواجب [٤] .

(١) الشامل للجويني (صـ ٢٩٢). شرح المقاصد للتفتازاني (جـ٢/صـ ٤٩).

(٢) الشامل لإمام الحرمين (صـ٢٩٢، ٣٠٨)، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد له أيضا(صـ٣٥)، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، ط/ مطبعة السعادة، ١٩٥٠م.

(٣) الشامل للجويني (صـ ٢٩٨، ٣٢٨). أبكار الأفكار للآمدي(جـ٣/صـ٢٧٥)

(٤) فكون الباري تعالى عالمًا أو حيًا أو قادرًا أو موجودًا هو واجب عند المعتزلة، فلا يُعلل بالعلم أو الحياة أو القدرة، أما كونه مريدًا متكلمًا لما لم يكن واجبًا عندهم كان معلل بإرادة وكلام حادثين. وهذا لا خلاف فيه بين مثبتي الأحوال وبين منكريها، ولكن الخلاف بينهم أنها عند الجبائي الأب يستحقها القديم لذاته، وعند الجبائي الابن يستحقها لما هو عليه في ذاته. يراجع. شرح الأصول الخمسة (صـ١٢٩)، والشامل (صـ٢٩٤)، وكل ذلك يستند لأصلهم في تقسيم الصفات، فالصفات إما معاني تثبت عن معاني للنفس، وإما لا تثبت عن المعاني. وهي

ويظهر ضعف رأي الجبائي بتقسيمه للصفات إلى أربعة أقسام: فإما صفة النفس، وإما صفة المعنى وهي كل صفة جائزة معللة بمعنى زائد، وإما تثبت بالفاعل كالحدوث، وإما تابعة للحدوث أي ما تجددت عند الحدوث. وعليه فلو رجع التماثل للنفس وجب كون الاختلاف راجعًا للنفس، فالعلم والقدم يحكم بتماثلهما من حيث اجتمعا في وصف الاختلاف؛ فالاختلاف حكم ثابت، ومعلل بما يرجع إلى صفة النفس كالتماثل، وكل وصف علل بوصف نفس فهو وصف نفس، وما دام التماثل والاختلاف معللين استحال كونهما من الصفات التي تثبت لا للنفس ولا لمعنى.(١)

وذهب ابن الأخشيد(٢)، والجبائي الابن إلى: أن المثلين هما المجتمعان في أخص أوصاف النفس، واتفق هؤلاء على أن الاجتماع في الأخص، يوجب الاجتماع في سائر صفات النفس التي ثبتت لا لمعنى. ورأيه باطل؛ فلو كان الاشتراك في الوصف الأخصّ يوجب الاشتراك في كل الصفات لكان الاختلاف في الوصف الأخصَ يوجب الاختلاف في كل الصفات، ونحن نشاهد الحركة مع السواد يختلفان في الأخصّ فأخصّ وصف للحركة الزوال عن المكان، وأخصّ وصف للسواد أن يُسَوّد المحل. ثم يشتركان في أوصاف العموم وكونهما موجودين عرضين حادثين. (٣)

إما: أن تثبت للنفس، أو تثبت لا للنفس ولا لمعنى، فصفة نفس السواد لكونه سوادًا، وليس لكونه لونًا أو عرضًا، أو لا للنفس ولا لمعنى. المحيط بالتكليف لعبد الجبار (جـ١/صـ٣٢٩).

(١) المجموع لعبد الجبار (جـ١/صـ٣٢٩، ٣٣٠)، والشامل للجويني(صـ٣٠٩، ٣١٢).

(٢) أبو بكر أحمد بن علي الاخشيد. من شيوخ الطبقة العاشرة للمعتزلة (ت٣٢٠هـ). يراجع: طبقات المعتزلة لابن المرتضى الزيدي (صـ١٠٠).

(٣)الغنية في أصول الدين لتلميذ إمام الحرمين الإمام المتولي عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري(ت٤٧٨هـ) (صـ١٥) تحقيق: مارى برنان/ط: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨٦م.القاهرة (ملحق حوليات إسلامية/العدد ٧)

وقال النجار[١]: المثلان هما المجتمعان في صفة من صفات الإثبات –مع شرط هو– إذا لم يكن أحدهما بالثاني، أي بشرط ألا يكون التماثل بين القديم والحادث؛ لأن الحادث كان بالقديم أي حصل بسبب القديم، فمقصده تماثل كل حادثين. [٢]

وذهبت الفلاسفة والباطنية[٣] إلى أن المثلين: هما كل مشتركين في صفة من صفات الإثبات. فقالوا لا نصف الرب بالوجود؛ فلو وصف بالوجود وجب أن يكون مماثلًا للحوادث، ويُبطل: بإثباتهم وجوب الوجود للصانع، واستواء القول بنفي الوجود مع القول بنفي الصانع. وبسؤالهم عن وجود الباري يقولوا ليس بمعدوم، ومعلوم أن نفي النفي إثبات، ونفي الإثبات نفي. وهذا ببداهة العقول.[٤]

ومرد كلام المعتزلة إن المماثلة تثبت بالاشتراك في أخصّ وصف؛ فـ"المماثلة إنما تقع بما يقع به المخالفة"[٥]؛ والعِلم يماثل العلم لكونه علمًا وليس لكونه عرضًا أو صفة، ويخالف القدرة لكونه علمًا أيضًا. وبنوْا على ذلك نفي أن يكون له تعالى صفات معانٍ حقيقية موجودة كالتي تتصف بها مخلوقاته، وإلا لزم التماثل.[٦]

(١) النّجّار: أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله البغدادى(ت٢٣٠هـ) شيخ النّجّاريّة من المعتزلة، يوافق أهل السنة في خلق الأفعال، والمعتزلة في نفى الرؤية. سير أعلام النبلاء/ الذهبي ط: دار الحديث–القاهرة–٢٠٠٦م

(٢) وشرطه لا فائدة منه؛ فلو كان الاشتراك في صفة الإثبات يوجب التشابه لوجب ذلك في القديم والحادث؛ لاشتراكهما في صفة إثبات هي الوجود. فيكون قيده لفظيًا فقط. ويكون رأيه والفلاسفة سواء. الشامل لإمام الحرمين (صـ٣٢٢).

(٣) كلام الباطنية في كتابهم: راحة العقل لأحمد حميد الدين الكرماني (صـ١٣٦: ١٥٤)، تحقيق: مصطفى غالب، ط/ دار الأندلس، بيروت لبنان١٩٦٧م.

(٤) الشامل للجويني(صـ٣١٩). شرح المواقف (جـ٢/صـ ٤٧).

(٥) شرح الأصول الخمسة (صـ ٢٧٨). شرح المواقف (٤/ ٦٨).

(٦) المغني ك الفرق(جـ٥/صـ٢٠٥). شرح الأصول الخمسة (ص ٩٥، ١٩٥)

ومفاد كلام المعتزلة: أن الاشتراك في المفهوم يُوجب المماثلة المطلقة بين المشتركين! وهذا يرجع إلى عدم التفرقة بين مفهوم الموضوع، وبين ما يصدق عليه هذا المفهوم فالمفهوم قد يكون: هو حقيقة الماصدق، أو جزء حقيقة الماصدق. أو عارضًا لها، كما هو الحال ههنا. والاشتراك في العوارض لا يُوجب التماثل بين المعروضات.(١)

فمفهوم العِلم ما يكون به الانكشاف، وهذا يعرض للعلم القديم والحادث، (٢)ولا يفيد سوى إثبات مطلق العلم للقديم والحادث، ولا يفيد المماثلة بينهما(٣)، فـ"الأسماء التي نسمّي بها الباري –تعالى– عباراتٌ عمّا يقرب المعاني إلى الأفهام، وليس أنها في الحقيقة أسماؤه"، "ولو احتمل وُسعنا التسمية بما لا يسمى به غيره؛ كنّا نسميه"(٤).

العلاقة بين المخالفة والوحدانية

والمعتزلة يعنون بالمماثلة الاستواء في أخص صفات النفس، فأخص صفات القديم تعالى هي كونه قديمًا، وأخص صفات الجوهر هو كونه جوهرًا، وأخصّ صفات العَرَض هي كونه عَرَضًا، وهكذا. فلو كان تعالى مماثلًا لغيره –كالجوهر والعرض–؛ لزم استواؤه معه في أخص أوصافه –كالجوهرية والعرضية–، أو لزم استواء هذا الغير مع القديم تعالى في أخصّ أوصافه وهو القدم، وكلاهما محال.(٥)

(١) شرح المقاصد (جـ٤/صـ ٢٥). شرح المواقف (جـ٨/صـ ١٩، ٢٠).
(٢) الشامل لإمام الحرمين(صـ ٣٠٢). شرح المواقف (جـ١/صـ٩٣).
(٣)الشامل للجويني(صـ ٣٠٢)، تبصرة الأدلة لأبي المعين(جـ١/صـ ٣٠٧).
(٤) التوحيد للإمام لأبي منصور الماتريدي (صـ ٩١، ١٦٠) تحقيق: د. بكر طوبال أوغلي، د. محمد آروشي، ط/ مكتبة الإرشاد، إستانبول تركيا/ بدون تاريخ.
(٥) المجموع في المحيط بالتكليف لعبد الجبار (جـ١/صـ ١٩٨).

والمعتزلة بقولهم إن الوحدانية يراد بها "أنه يختصّ بصفة لا يشاركه فيها غيره"[١]، لم ينفردوا بربط الوحدانية بالمخالفة، فهذا الإمام الماتريدي يربط بين المخالفة والوحدانية ربطًا وثيقًا؛ فيقرر أنه تعالى لو ماثله شيءٌ من مخلوقاته لانتفت وحدانيته؛ لأن لكل مخلوق مثيلًا يعْدله، ويصير به زوجًا" فلا يكون واحدًا، وله ضد؛ فيكون "في إثبات الضدّ نفي إلهيته، وفي التشابه نفي وحدانيته"[٢]. وهو ما قرره السادة الأشاعرة[٣].

•التعقيب على أصلهم: الوحدانية مبنية على تعريف الغيرين

بناء على ما سبق يمكن أن يقال إن أقل مسمى الكثرة هو الاثنان وأعمها الغيران. ومسألة "الغيرين من أهم مسائل الوحدة والكثرة؛ نظرًا لما يترتب عليها من إثبات الصفات الإلهية أو نفيها.[٤]

فذهب الفلاسفة وجمهور المعتزلة إلى استلزام الكثرة للتغاير، فكل اثنين عندهم غيران، وكل غيرين اثنان. [٥]

وخالفهم في هذا الشيخ الأشعري ومن وافقه، ذاهبًا إلى أن الكثرة لا تستلزم التغاير، أي أن التغاير ليس من خواص الكثرة، وأنه ليس كل اثنين غيرين، وان كان كل غيرين اثنين.[٦] وكان هذا المذهب تأسيسًا لمذهب أهل السنة في الصفات

(١) شرح الأصول الخمسة (صـ ٢٧٧).

(٢) التوحيد للماتريدي (صـ ٨٩، ١٦٠).

(٣) الاقتصاد للغزالي (صـ ٨١). حاشية الصاوي على شرح الخريدة (صـ٣٨).

(٤) القول السديد في علم التوحيد لأبي دقيقة (جـ١/صـ ٢٨٢: ٢٨٧)، تحقيق: د. عوض الله حجازي، ط/ مطابع الأزهر الشريف/ بدون تاريخ.

(٥) شرح الإسفراييني لإلهيات النجاة لابن سينا(صـ١٦).

(٦) شرح المواقف للجرجاني (جـ٤/صـ٥١).

الإلهية، وردًا استباقيًا على التهمة الشنيعة التي يُواجهها مذهب أهل السنة للقول بوجود صفاته تعالى وتكثّرها في الخارج، وهي تهمة "القول بتعدّد القدماء".[١]

وملخص هذه التهمة كما يوجّهها المعتزلة[٢] إلى أهل السنة: القِدم أخص وصف الإلهية –عندهم[٣]–؛ فلو كان للباري تعالى صفات وجودية زائدة على الذات لكانت متغايرة ومغايرة لذاته تعالى[٤]، فكل شيئين عندهم غيران. فالصفات تجب إما قديمة أو حادثة، ويستحيل حدوثها؛ لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى؛ فوجب قدمها؛ فيلزم تعدد القدماء –أي الآلهة–، وهو كفرٌ. وكيف نثبت قدماء وقد كفرت النصارى بإثبات ثلاثة قدماء سمّوها أقانيم؟![٥] فالنصارى "إنما كفروا وصاروا خارجين عن الدين لا بشيءٍ سوى الزيادة في القديم على الواحد"[٦].

والقول بوجود الصفات لا يؤدي إلى القول بتعدّد القدماء؛ "فالتعدّد يكون بين المتغايرات"، والصفات الإلهية يستحيل مفارقتها موصوفوها، "وما يستحيل ذلك عليها؛ محال أن يقال: إنها غير الموصوف بها"[٧].

فالإمام الأشعري لا يقول بالتغاير بين الذات وصفاتها ماصدقا، ولا يقول بالتغاير بين الصفات وبعضها البعض ماصدقًا، والذات القديمة لا يصح عدمها

(١) شرح المقاصد للتفتازاني (جـ٢/صـ ٤٨).
(٢) المغني لعبد الجبار ك الفرق(جـ٥/صـ٨٦: ٨٨) (جـ٧/صـ٨٦، ١١٠)، وشرح الأصول الخمسة (صـ ٤٤٧).
(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ ١٩٥).
(٤) فكل شيئين عندهم غيران. شرح معالم أصول الدين لابن التمساني (صـ٣٣٦).
(٥) الأقانيم هي الأصول، جمع أقنوم. شرح المواقف للجرجاني(جـ٣/صـ٢٠١).
(٦) المجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (جـ١/صـ١٧٥).
(٧) مجرد مقالات الأشعري (صـ ٣٩). وتقريب المرام للسنندجي (صـ٧٧).

مع وجود صفاتها، وكذلك لا يصح عدم الصفة القديمة مع وجود الأخرى؛ لأن العدم يستحيل على القديم مطلقًا. (١)

أما عند المعتزلة فإثبات اثنين لا يصح إلا أن يكونا في زمانين، أو مكانين، أو يختلفا بوجه من الوجوه. وما لم يصح ذلك في القديمين لم يثبتا اثنين، فصح إثبات القديم واحد. (٢)

وعرف بعض المعتزلة الغيرين بأنهما الشيئان، وزاد بعضهم: كل شيئين يجوز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر، **ويرد عليه** أنه لو كان الشيئان غيرين، والغيران شيئين لوجب أن يكون الشيء الواحد غيرًا من حيث كونه شيئًا، فقد ارتبطت عندهم غيرية الغيرين بشيئية الشيئين، فلو تحققت الشيئية في الفرد فلِمَ لا تتحقق فيه الغيرية؟!(٣)

وعرف الجبائي الابن الغيرين فقال هو: كل ما صحت فيه عبارة التثنية، فكل اثنين غيران، وكل غيرين اثنان. (٤) ويرد عليه أنه أثبت الأحوال، ثم ثنّاها فقال حالان، ثم جمعها أحوال، ثم بعد ذلك قال ليست الأحوال بأشياء، فبطل حده بمذهبه.(٥)

ودليل الكعبي في الوحدانية مُؤسسٌ على تعريفه للغيرين ومؤداه "يجوز أن يُعدم أحدهما ويوجد الأخر على بعض الوجوه، أو يختلفان على وجه من الوجوه، فيوجدان في مكانين أو في زمانين"(٦). وهذا تعريف الغيرين في مدرسة بغداد الاعتزالية والذي يتوافق مع تعريف بعض شيوخ مدرسة البصرة الاعتزالية كأبي الهذيل العلاف

(١) شرح المواقف للجرجاني (جـ٤/صـ٥٤، ٥٦).
(٢) المعتمد في أصول الدين لركن الدين الخوارزمي الملاحمي (صـ٥٣١).
(٣) أبكار الأفكار للآمدي(جـ٣/صـ٢٨٣).
(٤) المغني لعبد الجبار(جـ٤/صـ٣١٨)، (جـ٧/صـ١٢٩).
(٥) الشامل لإمام الحرمين الجويني(٣٣٥). شرح المواقف للجرجاني (جـ٤/ صـ٥١).
(٦) المقالات وعيون المسائل والجوابات. للكعبي (صـ٦٣٤)، تصفح الأدلة لأبي الحسين البصري(صـ٢١)، والمغني للقاضي عبد الجبار(جـ٤/ صـ٣١٨).

وأبي علي الجبائي[١]، بل وقريب من تعريف الإمام الأشعري الثاني .

وللإمام الأشعري في الغيرين تعريفان أولهما أنهما: "موجودان يصح عدم أحدهما مع وجود الآخر" أو "لا يستحيل وجود أحدهما مع عدم الآخر"[٢]. لكن الاشعري–كما يصرّح الجويني–لم يلبث أن تراجع عنه[٣]، وقال بتعريف آخر للغيرين، فـ"معنى الغيرية: جواز مفارقة أحد الشيئين للآخر على وجه من الوجوه"[٤]. وهذه الوجوه كما أوضحها ابن فورك عن الأشعري: "إما بمكان، أو زمان، أو وجود أحدهما مع عدم صاحبه". ونُقل عنه أنه "كان يقول: إن معنى المتغايرين: أن يكون أحدهما –لا بعينه–مما لا يستحيل أن يفارق صاحبه بوجهٍ من الوجوه"[٥]. وهذا التعريف المختار عند أهل السنة.[٦]

(١) المغني للقاضي عبد الجبار(جـ٤/ صـ٣١٨).

(٢) مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك (صـ ٢٧٨) ، تحقيق: د. أحمد عبد الرحيم السايح، ط١/ مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٥م.

(٣) الشامل للجويني (صـ ٣٣٢)، ويعلل تراجع الشيخ الأشعري عن الأول أنه لو كان حقيقة الغيرين كلّ موجودين يجوز وجود أحدهما مع الآخر؛ لما علم الدهري –القائل بقدم الجواهر– مغايرةَ جسمٍ جسمًا ...ولو كانت حقيقة الغيرية راجعة إلى جواز العدم لما علم الغيرية من لم يعلم جواز العدم؛ فاختار شيخنا تغيير العبارة لدفع السؤال؛ فقال: الغيران: كلّ موجودين تجوز مفارقة أحدهما الآخر في العدم، أو الوجود، أو المكان، أو الزمان. الشامل الجويني (صـ٢٣٢). والإرشاد(صـ١٣٧).

(٤) اللمع للأشعري(صـ ٢٩)بتحقيق د. حمودة غرابة، ط١/مكتبة الخانجي،٢٠١٠م

(٥) مجرد مقالات الأشعري لابن فورك (صـ٢٧٨).

(٦) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي الباقلاني (صـ ٢٥، ٣٧) تحقيق: الكوثري، ط٢/المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٢١هـ. والإرشاد للجويني (صـ١٣٧)، تبصرة الأدلة (جـ١/صـ٤١٨)، شرح المواقف (جـ٤/صـ٥٤).

فالإمام الأشعري لا يشترط في المغايرة أن تكون المفارقة جائزة من كلا الطرفين، ولكن يكفي في المغايرة جواز المفارقة من أحدهما –لا بعينه–دون الآخر. فجواز المفارقة من أحد الجانبين –كما في حقّ الله تعالى مع العالَم–؛ فهذا يكفي تحقّق المغايرة بينهما، واذا كانت المفارقة من الجانب الثاني مستحيلة –كما في حقّ العالَم مع الله تعالى. (١)

ويمكن القول إن قصده بالغيرية نفي العينية مطلقًا(٢): فالغيران بحسب المفهوم: مفهوم كلّ منهما ليس هو مفهوم الآخر.(٣) والغيران بحسب الذات أو الماصدق: ذات كلٍ منهما ليس هي ذات الآخر. فالصفات ليست عين الذات مفهومًا وليست غير الذات ماصدقًا. وعليهما: فكل اثنين غيران، وكلّ غيرين اثنان.(٤).

وتشنيع المعتزلة بأن إثبات الصفات المغايرة للذات يؤدي للقول بتعدد القدماء، والقول به كفرٌ(٥). غير صحيح؛ لأن الكفر ليس هو القول بتعدد القدماء مطلقًا، ولكن الكفر هو إثبات ذوات قديمة قائمة بنفسها، وكل واحدة منها تتصف بصفات الألوهية. وهو ما يفهم من قوله تعالى: لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ

(١) يراجع: ما تردّد فيه رأي الشيخ الأشعري من مسائل: الغيرين، الإدراك، انحصار العلم في الضروري والمكتسب. لد. عبد الله علي أبو الوفا(صـ١٧٢٥).

(٢)حاشية الأمير على شرح اللقاني للجوهرة (صـ ٦٧)، ط/ الحلبي، ١٩٤٨م.

(٣) القول السديد لأبي دقيقة (جـ١/صـ٢٨٥).

(٤) شرح المواقف (جـ٤/صـ٥١). القول السديد(جـ١/صـ٢٨٢: ٢٨٧).

(٥) المغني لعبد الجبار. خلق القرآن(جـ٧/صـ١٢٩) وما بعدها.

كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ سورة المائدة/ ٧٢، ٧٣).فهؤلاء كفروا لإثباتهم آلهة دونه، أو مع الباري تعالى، سموها "أقانيم"– أصول–، وأثبتوا لها الانتقال الذي لا يكون إلا للذوات القائمة بنفسها، بل وأثبتوا لها استحقاق العبادة، واستحقاقها لا يكون إلا للإله. فهذا هو الكفر الذي كفّرهم الله تعالى به، وليس مجرد أنهم قالوا بتغاير وتعدّد القدماء، على ما شنّع به المعتزلة. (١)

والخلاصة: أن التنازع في الغيرين والمثلين لا يرجع إلى أمر عقلي، بل إلى مضمون اللغة وقضية الإطلاق، فكل واحد من الخصمين يفسر اللفظ المتنازع فيه بمعنى غير معنى الآخر، فأقصى ما أراده المعتزلة بالغيرية أن يثبتوا أن الصفة ليست بموجود زائد على الذات، فإن قيل: القدرة والذات موجودان ليسا بمعدومين لقدمهما، فيؤول الكلام إلى إطلاق العبارة، والتنازع فيهم ليس في المعنى، وليس التنازع فيهم من الأمور القطعية والقضايا اليقينية، لتنازع الأدلة العقلية وعدم وجود النص القاطع(٢)

•التعقيب على: بناء الوحدانية على وجوب شكر المنعم

ومفاده: لو وجد قديمان لأدى ذلك لعدم معرفة المكلف من الذي تجب عليه عبادته منهما شكرًا على نعمته، فوجب الحكم بواحد لا ثاني له.(٣)

(١) الشامل للجويني (صـ٣٥١). تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (جـ١/صـ٤٠٣)، أبكار الأفكار للآمدي (جـ١/صـ ٢٦٩). شرح المقاصد للتفتازاني (جـ٤/صـ٨٢). شرح المواقف للجرجاني (جـ٣/ صـ٢٠١) (جـ٨/صـ ٥٥).

(٢) الشامل للجويني (صـ٣٣٧). أبكار الأفكار للآمدي (جـ٣/صـ ٢٩٠)

(٣) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣).

وبالنظر لهذا الدليل نجد أصل المعتزلة في قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين يطل برأسه متخفيًا في إثبات الوحدانية، فالمعتزلة لما قالوا بالتحسين والتقبيح بالعقل جرهم ذلك للقول بوجوب شكْر المُنعِم عقلًا أيضا لا شرعًا، ثم حاولوا إثبات الوحدانية من خلال مسألة وجوب شكْر المُنعِم.

اتفق العلماء على وجوب شكْر المُنعِم بالشرع. ولكن الخلاف فيما بينهم في وجوب شكْر المُنعِم بالعقل قبل ورود الشرع.

فمذهب الأشاعرة: أن شكْر المُنعِم ومعرفته واجبان بالشرع دون العقل.

فشكر المنعم ليس بواجب عقلاً؛ لأنه لا تعذيب قبل الشرع لقوله تعالى: وَمَاكُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً الإسراء/١٥، ولأنه لو وجب فإما لفائدة للمشكور وهو منزه عن ذلك. أو للشاكر في الدينا، وهو مشقة بلا حظ، أو في الآخرة فلا يستقل العقل بذلك. (١)

ومذهب المعتزلة ومَن تَبِعَهم من الماتريدية السمرقنديين: أن شكْر المُنعِم واجب بالعقل. (٢)

والمراد بشكْر المُنعِم شرعاً: هو اعتقاد المكلَّف أن ما به مِن نعمة فمِن الله، وأنه المتفضِّل بذلك عليه. وشكره: هو الثناء عليه بذكر آلائه وإحسانه، وامتثال

(١) التمهيد للباقلاني (صـ١٤٥، ١٤٦)، الملل والنحل للشهرستاني (جـ١/ صـ٩٣، ١٠٢) المستصفى في علم الأصول. للغزالي (صـ٤٩) تحقيق: محمد عبد الشافي/ ط١: دار الكتب العلمية- ١٩٩٣م.

(٢) يراجَع: تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي (جـ١/صـ٣٤٤). تحقيق: د. مجدي باسلوم/ط:١/ دار الكتب العلمية. بيروت، ٢٠٠٥م، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ٨٢)، الملل والنحل للشهرستاني (جـ١/صـ٩٣، ١٠٢)

أوامره واجتناب نواهيه. والمراد بشكْر المُنعِم عقلاً: أنه يجب على المكلَّف تجنب المستقبحات العقلية وفِعْل المستحسنات العقلية. (١)

وبالنظر لتنوع المذاهب في مسألة شكْر المُنعِم يمكن القول إنها فرع عن القول بالقبح والحسن الذي يترتب عليه طريق وجوب المعرفة.

فمن قال إن طريق وجوب معرفة الله هو العقل كالمعتزلة وأهل سمرقند من السادة الماتريدية قالوا بوجوب شكر المنعم، وفي ذلك يقول إمام أهل السنة في تأويلاته: "ولازمٌ شكر المُنعِم في العقول؛ فيجب به وجهان: أحدهما: القول بالرسل؛ لبيان وجوه الشكر؛ إذ النعم مختلفة، وأصل الشكر يتفاضل على قدر المنعمين ... لا بدّ من بيان ذلك ممن يعرف حقيقة النعم، وجلالة حقّ المُنعِم"(٢)، أي أن: "شكر المُنعِم وإن كان مُوجَب بالعقل؛

فإن كيفية الشكر لا يهتدي إليها العقل ...؛ فلا يُدرك العقل ذلك إلا من طريق السمع من الله عزّ وجلّ، وذلك يكون برسل الله". (٣)

فعند المعتزلة وأهل سمرقند من الماتريدية شكر المنعم مرتب على طريق وجوب المعرفة المترتب على الحسن والقبح العقلي، فـ"معرفة الله واجبة بالعقل، وهذا معتمد الأحناف من السمرقنديين، ومنهم الماتريدي".(٤)

والفرق بين مذهب المعتزلة والماتريدية: أن المعتزلة يبنون الكلام على التحسين والتقبيح العقليين، ويجعلون العقل مستقلا بالحكم وإن لم يرد الشرع. ومع

(١)شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(صـ٨١).
(٢) تفسير الآية(١٩٠)سورة آل عمران/تأويلات أهل السنة للماتريدي(جـ١/صـ٣٤٤)
تبصرة الأدلة لأبي المعين(جـ١/صـ٥٨٦) (جـ٢/صـ٦٧٠، ٦٨٧).
(٣) تلخيص الأدلة للصفار(جـ١/صـ١٣٦)، أصول الدين للغزنوي (صـ١٢٠).
(٤) تلخيص الأدلة /الصفار(جـ١/صـ١٨٣) .

ذلك فهم لا ينفون استفادة الأحكام من الشرع، ولكنهم يجعلون الشرع تابعًا للعقل؛ فالمُوجِب عندهم هو العقل في كل الأحكام. (١)

أما السمرقنديون فهم وإن وافقوا المعتزلة في أصل المسألة. إلا أن كون المعرفة واجبة عقلًا عندهم لا يعني أنه هو ما ذهب إليه المعتزلة. كلا. ولكن للمعتزلة مبدأ الإطلاق العقلي. وللماتريدية التخصيص العقلي، والتضامن بالآلات الأخرى.(٢) فالذي قالت الحنفية إن الحاكم والموجب هو الباري تعالى عن أن يحكم عليه غيره، والعقل آلة لمعرفة حسن **بعض** ما حكم الله به وقبح ما نهي عنه، بتوفيق الله تعالى وإيقافه، وإن لم يرد الشرع، ... فالشرع مثبت في الكل، والعقل مبين في البعض.(٣)

وأما الأشاعرة وأهل بخارى فيقولون طريق وجوب المعرفة بالشرع لا بالعقل؛ لقول الباري تعالى **فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ(محمد /١٩)**، والخطاب لكل مكلف، فالحسن ما حسّنه الشرع ولو قبّحه العقل، والقبيح ما قبّحه الشرع ولو حسّنه العقل.(٤) **والأصح أن العقل لا يستقل بشيء أصلاً**

فالخلاصة أن المذاهب ثلاثة: الأول: مذهب الأشاعرة وأهل بخارى وهو الأرجح: وملخصه أن الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع، وعليه فالأحكام كلها –ومنها المعرفة–ثبتت بالشرع لكن بشرط العقل. وعليه فشكْر المُنعِم واجب بالشرع. **والثاني: مذهب أهل سمرقند الماتريدية،** وهو أن العقل آلة لمعرفة حسن

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبدالجبار/ك النظر والمعارف (جـ١٢/ صـ٣٥٢،٤٤٤) وك الأصلح (جـ١٤/صـ١٦، ١٥١).

(٢) التوحيد للماتريدي(صـ٧٠)، فصول البدائع للفناري (جـ١/ صـ١٨٠).

(٣) المسايرة للكمال ابن الهمام مع شرحهيا(جـ٢/صـ٣٨، ٣٩). وقارن: تبصرة الأدلة (جـ٢/صـ٦٧٠). الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (جـ١/صـ١٢٦).

(٤) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية/ لأبي عذبة(صـ٣٥: ٣٩) ط:١/دائرة المعارف النظامية في الهند حيدر آباد، (١٣٢٢هـ)

بعض ما حكم الله به وقبح بعض ما نهى عنه، بتوفيق الله تعالى، وعليه فوجوب المعرفة ثبت بالعقل دون سائر الأحكام، وعليه فشكْر المُنعِم واجب بالعقل عندهم. **والثالث: مذهب المعتزلة**، وهو أن الحسن ما حسنه العقل، والقبيح ما قبحه العقل، وعليه فالأحكام كلها ومنها المعرفة ثبتت بالعقل. وعليه فشكْر المُنعِم واجب بالعقل. وفرق بين قول الماتريدية بوجوب المعرفة بالعقل، وقول المعتزلة بثبوت الأحكام بالعقل.(١)

•التعقيب على بناء الوحدانية على أصل العدل.

ودليل المعتزلة مبني على مفهوم الحكمة عند المعتزلة؛ لأن الحكمة تمنع الحكيم أن يرسل رسولًا يكذب فيما يُخبر به عن الله، وإرسال الكذبة لا يجوز من الحكيم، فدل على أنه تعالى واحد لا شريك له.(٢) **واتفق المتكلمون** على أن الأفعال الإلهية تتصف بالحكمة. سواءٌ كانت الحكمة بمعنى العلم أو بمعنى الإحكام، فالحكمة بمعنى العلم تكون صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، أما الإحكام فهي صفة حادثة من تعلقات القدرة، فلا يوصف الباري بها.(٣)

واختلف المتكلمون في حقيقة الحكمة، ومقابلها السفه

فالمعتزلة: الحكمة ما فيه منفعة للفاعل أو لغيره، والسفه على ضده

والماتريدية: الحكمة ما له عاقبة حميدة، والسفه على ضده.

الأشاعرة: الحكمة هي ما وقع على قصد فاعله، والسفه على ضده.(٤)

(١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، (صـ٧١) تحقيق: د. علي جمعه، ط:١/دار السلام (٢٠٠٢م).

(٢) المعتمد في أصول الدين للخوارزمي الملاحمي(صـ ٥٣٧)

(٣)المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء لمستجي زاده(صـ١٥٩) تحقيق: د. سيد باغجوان، ط:١/ دار صادر بيروت لبنان، (٢٠٠٧م).

(٤) تأويلات أهل السنة للماتريدي(جـ٦/صـ٥٠٤)تحقيق: د. مجدي باسلوم ط:١/ دار الكتب العلمية – لبنان٢٠٠٥م، مجرد مقالات الأشعري لابن فورك (صـ٤٨) تبصرة الأدلة لأبي المعين (جـ١/صـ٥٨٥)، (جـ٢/صـ٦٥٩).

أو يعلما كذلك، وذلك يوجب كون القديم واحدا". [١]

- **الدليل الرابع: وهو قدرة أحد القديمين على ستر أفعاله**

ومؤداه: لو كان معه قديم ثان لكان أحدهما قادرًا على ستر أفعاله عن الثاني، فلا يكون الثاني قديمًا، فوجب كون القديم واحدا.

فإذا وجد قديمان فلا يخلو إما أن يقدر أحدهما على أن يستر شيئًا من أفعاله عن الآخر أو لا يقدر، فإن قدر لزم كون المستور عنه جاهلًا، وإن لم يقدر لزم كونه عاجزًا، وذلك في غاية البعد، لأن كل واحد منهما إذا كان قديما وعالما لنفسه وجب أن يعلم كل ما يصح كونه معلومًا، وعليه فلا يصح أن يستر إحداهما دون صاحبه شيئًا. [٢]

- **الدليل الخامس: وهو تناهي الأعداد**

إثبات قديم ثان ليس أولى من ثالث ورابع وهكذا، والتسلسل محال، فاستحال ما أفضى إليه وهو التعدد في القدماء. لكون العقل يحكم بضرورة احتياج المفعول إلى فاعل، والفاعل الواحد كافٍ، وما زاد عن الواحد فليس عدد أولى من عدد؛ فيؤدي ذلك إلى وجود أعداد لا نهاية لها من القدماء، ولو وجد قدماء لا نهاية لهم لجاز أن يفعل كل إله فعلا فيوجد ما لانهاية له من الأفعال في العدد، وذا محال؛ فالقول بوجود قديمين محال.[٣]

- **الدليل السادس: مبني على وجوب شكْر المُنعِم**

لو كان قديمان فلا يخلو إما أن يقدر كل منهما أن يظهر أياديه ونعمه وأنه المنعم بها؛ ليُشكر عليها، أو لا يقدر، والثاني يوجب كونه عاجزًا أو ممنوعًا،

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣١٩، ٣٢٠) بتصرف.
(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢٠، ٣٢١).
(٣) السابق (جـ٤/صـ ٣٢٤).

١- "أن القديم قديم لنفسه، ولو كان مع الله تعالى قديم ثان لوجب أن يشاركه في سائر الصفات، فيكون مثلًا له؛ لأن القدم من صفات النفس عندهم، والاشتراك فيها يوجب الاشتراك في سائر صفات النفس، فيكون الثاني-كالأول-قادرًا لذاته، فيجب وقوع التمانع بينهما"(١).

٢- "أن من حق القادر على الشيء أن يكون قادرًا على جنس ضده إذا كان له ضد، وإذا قدر عليه صح وقوع التمانع بينهما. ومن حق القادر على الشيء أن يحصل مقدوره إذا حصل داعيه إليه ولم يمنع، فمن كان جائعًا وبين يديه طعام شهي لذيذ، وكان له داع إلى أكله لابد من أن يأكله. حتى لو لم يأكله خرج عن كونه قادرًا". (٢)

٣- "من لم يحصل مراده فإنه يكون ممنوعًا، ومتناهي المقدور؛ لأنه لو لم يكن ممنوعًا لحصل مراده، فلما لم يحصل دل على أنه ممنوع ومقدوره متناهي أي ينحصر المقدور بالعدد أو بالجنس". (٣)

- **الدليل الثاني: استحالة المقدور الواحد بين القادرين**

هو: "أن المقدور الواحد بين القادرين محال، وإثبات الثاني يؤدي إليه، فيجب أن يكون محالًا؛ لأن ما يؤدي إلى المحال يكون محالا مثله" (٤).

وقد يعترض عليه بأنه انتقال من برهان التمانع إلى دلالة أخرى. **فيجيب القاضي عبد الجبار:** بأنه ليس انتقالا بل استعانة ببعض الأصول في الأدلة الأخرى؛ لأن الأصل أن يقال: لو كان مع الله تعالى قديم آخر لوجب أن يكون

(١) المجموع في المحيط بالتكليف لعبد الجبار (جـ١/صـ ٢١٦).
(٢) المغني لعبد الجبار(جـ٤/صـ٢٧٦)، تصفح الأدلة لأبي الحسين البصري(صـ٧)، فصول من الأصول في التوحيد النيسابوري (صـ٦٢٥).
(٣) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ ٢٧٩). والمغني(جـ٤/صـ٢٧٦).
(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ ٢٨١).

قادرًا مثله، فإما أن يكون مقدورهما واحد فيقع المقدور الواحد بين قادرين وهو محال لما بينا سابقا[١]، أو يكون مقدورهما متغاير
فيجب صحة الممانعة المحالة ببرهان التمانع. [٢]

- **الدليل الثالث المبني على معنى الغيرية**:

لو وجد قديمان لكانا غيران، فيصح وجود أحدهما مع عدم الثاني على بعض الوجوه، وهذا تناقض؛ لأنه يؤدي إلى اثباتهما على وجه يوجب التغاير وينفيه، وهو محال. فثبت أنه تعالى واحد لا ثاني له. [٣]

ويقرر جار الله الزمخشري هذا الدليل فيقول في المنهاج: " فإن قلت ما الدليل على أن الله تعالى فرد لا ثاني له؟ قلت: فإثبات إلهين قديمين متساويين محال؛ فلا يخلو: إما غيران متباينان بالاختلاف كالجسم والعرض، أو بالتضاد كالسواد والبياض، وإما مثلان متباينان بالصفة أو المكان أو الزمان، وكل ذلك ممتنع، فوجبت الوحدانية.[٤]

والجبائي الأب يضعف هذا الدليل فيقول: "إن أراد المستدل أن إثبات اثنين لا يصح في الشاهد إلا على هذا الوجه، فقد علم أن إثبات الواحد في الشاهد أيضا لا يصح إلا في زمان، أو مكان، فإن أوجب ذلك نفي الثاني فما ذكرناه يوجب نفي الواحد. –ثم يقرر عبد الجبار هذا الدليل بزيادة فيقول–: ولكن إثبات اثنين لا يصح ألا يكونا في زمانين أو مكانين، أو يختلفان بوجه من الوجوه، فإذا لم يصح ذلك لم يمكن أن يثبتا اثنين،

(١) مر توضيحه ويراجع: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ٢٨٥)
(٢) شرح الأصول الخمسة (صـ ٢٨٢)، المعتمد في الأصول الملاحمي(صـ ٥٣٢)
(٣) المقالات وعيون المسائل للكعبي(صـ٦٣٤) والمغني لعبد الجبار(جـ٤/صـ٣١٨).
(٤) المنهاج في أصول الدين لجار الله الزمخشري(٥٣٨هـ) (صـ١٠)

أو يعلما كذلك، وذلك يوجب كون القديم واحدا". [١]

- **الدليل الرابع: وهو قدرة أحد القديمين على ستر أفعاله**

ومؤداه: لو كان معه قديم ثان لكان أحدهما قادرًا على ستر أفعاله عن الثاني، فلا يكون الثاني قديمًا، فوجب كون القديم واحدا.

فإذا وجد قديمان فلا يخلو إما أن يقدر أحدهما على أن يستر شيئًا من أفعاله عن الآخر أو لا يقدر، فإن قدر لزم كون المستور عنه جاهلًا، وإن لم يقدر لزم كونه عاجزًا، وذلك في غاية البعد، لأن كل واحد منهما إذا كان قديما وعالما لنفسه وجب أن يعلم كل ما يصح كونه معلومًا، وعليه فلا يصح أن يستر إحداهما دون صاحبه شيئًا. [٢]

- **الدليل الخامس: وهو تناهي الأعداد**

إثبات قديم ثان ليس أولى من ثالث ورابع وهكذا، والتسلسل محال، فاستحال ما أفضى إليه وهو التعدد في القدماء. لكون العقل يحكم بضرورة احتياج المفعول إلى فاعل، والفاعل الواحد كافٍ، وما زاد عن الواحد فليس عدد أولى من عدد؛ فيؤدي ذلك إلى وجود أعداد لا نهاية لها من القدماء، ولو وجد قدماء لا نهاية لهم لجاز أن يفعل كل إله فعلا فيوجد ما لانهاية له من الأفعال في العدد، وذا محال؛ فالقول بوجود قديمين محال.[٣]

- **الدليل السادس: مبني على وجوب شكْر المُنعِم**

لو كان قديمان فلا يخلو إما أن يقدر كل منهما أن يظهر أياديه ونعمه وأنه المنعم بها؛ ليُشكر عليها، أو لا يقدر، والثاني يوجب كونه عاجزًا أو ممنوعًا،

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣١٩، ٣٢٠) بتصرف.
(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢٠، ٣٢١).
(٣) السابق (جـ٤/صـ ٣٢٤).

ويحيل كونه قديمًا، والأول –إن قدر–فلا يخلو إما أن يفعله، أو لا يفعله، فإن لم يفعله مع القدرة عليه كان عابثًا؛ لأن القادر على إظهار نعمته التي يستحق الشكر والعبادة عليها من غير ضرر يلحقه ولم يفعله كان عابثًا، وذلك محال على القديم، وإن فعله وجب أن يعرفه المكلف ويميزه عن الآخر؛ لوجوب عبادته شكرًا على نعمته، فوجب الحكم بأنه تعالى واحد لا ثاني له. فلو وجد قديمان لأدى ذلك إلى ألا يعرف المكلف من تجب عليه عبادته، فيؤدي ذلك لإسقاط التكاليف. وهو محال.(١)

- **الدليل السابع**: **ما لا دليل عليه فهو أولى بالنفي**

القديم الثاني لا طريق إلى العلم به أصلا، ولا هو معلوم بنفسه، وكل ما كان كذلك وجب نفيه؛ لأن تجويز ثبوته يؤدي إلى الجهالات. وكل ما كان كذلك وجب نفيه؛ لأنه لا دليل عليه عقلًا أو سمعًا، فالمدرك بالحس يجب نفيه إذا عدمت الحاسة أو سلامتها، وما أدرك بدليل عقلي فاسد وجب نفيه أيضا، ولو وجد دليل سمعي على القديم الثاني لظفر به من استقصى الطلب، بل الأدلة السمعية تدل على أنه لا مثل له. (٢)

الدليل العقلي الثامن: **المبني على أصل العدل والذي يؤسس للدلالة السمعية**: يؤسس المعتزلة للدلالة السمعية بدليل عقلي مؤداه: "لو وجد قديم ثان لوجب أن يشارك الأول في جميع الصفات ومن جملتها العدل والحكمة، فلو وجد قديمان لوجب كونهما حكيمين، ولو وجد حكيمان لم يجز أن يرسلا أو يرسل أحدهما من يعلم أنه يكذب في إخباره، وفيما يؤديه عنهما أو عنه، وقد دلت الدلالة على أنه تعالى قد بعث رسلًا إلى العباد منهم نبينا

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣).
(٢) المعتمد في الأصول الملاحمي(صـ٥٣٥) وقارن: المغني (جـ٤/صـ٣٢٦).

محمدﷺ، وقد أخبرﷺ أنه تعالى واحد لا مثل له. وحكى ذلك عن الله تعالى فيما أنزله عليه من الكتاب قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ الإخلاص/١: ٤، وحكي عن أنبيائه جميعا أنهم كانوا يدعون إلى التوحيد وينكرون الإشراك، فلو كان ثم ثان لكان ذلك كذبًا، وإرسال الكذبة لا يجوز من الحكيم، فدل ذلك كله على أنه تعالى واحد لا شريك له.[١]

- **أدلة المعتزلة السمعية على إثبات الوحدانية**

وكما مر، فالتطور الفكري والنقد الذاتي للمذهب–كمقصد عام–هو أفضل الوسائل للحفاظ على ثبات العقائد في مواجهة الشبهات الواردة من الخارج، وبناء عليه لما آلت رئاسة المعتزلة لأبي هاشم الجبائي بعد أبيه وأورد على برهان التمانع الاعتراضات–من وجهة نظره–بناء على أصولهم –صحت أو لم تصح كما سيأتي– وتحير سلفه في ذلك، قال: "لا دلالة في العقل على وحدانية الصانع، ومعرفة وحدانية الصانع تكون بدلالة السمع دون العقل، ولو خلينا وعقولنا لقلنا بجوز أن يكون للعالم صانعان"[٢] ومن هنا عول المعتزلة على الدلالة السمعية في إثبات الوحدانية.

<u>ويثبت المعتزلة صحة الاستدلال بالسمع</u> على الوحدانية؛ بأنه يصح أن يُعلم السمع حجة قبل العلم بالوحدانية، ويوضح ذلك أن السمع حجة لأنه كلام الحكيم، فلا يجوز ألا يقصد بخطابه معنى ما؛ لأنه يكون عبثًا، وإن قصد به معنى من المعاني وجب أن يقصد بخطابه ما يفهمون كان ذلك بقرينة أو بغير قرينة، وإلا كان ملغزًا غير موضح لمراده من خطابه، فيقتضي قبح خطابه، وذلك محال.

(١) المعتمد في أصول الدين للخوارزمي الملاحمي(صـ ٥٣٧)
(٢) تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (جـ١/صـ٢٣٤) .

وإذا وجب أن يقصد بخطابه ما يفهمون من خطابهم صح أن يُستدل بالخطاب على مراده. وكل ذلك مما تصح معرفته قبل العلم بأنه لا ثاني له تعالى، فيصح أن نعرف أنه لا ثاني له عز وجل بالاستدلال بخطابه على ذلك.(١)

يقول عبد الجبار في الاستدلال بالسمع: "وأما الدلالة السمعية فأكثر من أن تذكر نحو قوله تعالى **رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ المزمل/ ٩** "(٢)

ومن أدلة المعتزلة السمعية على الوحدانية: قوله تعالى إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ النحل/ ٢٢، وقوله أيضًا قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤ الإخلاص/١: ٤(٣)، وقوله تعالى وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ البقرة/١٦٣، فقوله وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ يثبت الفردانية في الإلهية لا شريك له فيها، فلا يصح أن يسمى غيره إلها،وقوله لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ تقرير للوحدانية بنفي غيره وإثباته.(٤)

- **التعقيب على بعض أدلة المعتزلة على إثبات الوحدانية**
- **<u>الاستدلال بالدليل النقلي والعقلي على وحدانيته تعالى</u>**

مما سبق يتضح أن المعتزلة يُجوّزون الاستدلال على الوحدانية بالأدلة العقلية والنقلية، وفي ذلك تأكيدٌ على موافقتهم على منهج الاستدلال المتبّع لدى

(١) المعتمد في أصول الدين للخوارزمي الملاحمي(صـ ٥٣٧، ٥٣٨).
(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (صـ ٢٨٣).
(٣) المعتمد في أصول الدين للخوارزمي الملاحمي(صـ ٥٣٧).
(٤) تفسير الكشاف لجار الله الزمخشري وعليه تعليقات ابن المنير(صـ١٠٥)

علماء الكلام والذي يصحّ فيه الاستدلال بالعقل والنقل على العقائد التي لا يتوقف عليها ثبوت النقل، ويمكن إثباتها بالعقل أيضًا.(١)

- **التعقيب على الأدلة العقلية للمعتزلة على الوحدانية**

الأدلة العقلية التي أوردها المعتزلة –كما سبق–في إثبات الوحدانية تتوافق في أغلبها مع أدلة أهل السنة(٢). لكنّ الذي يبدو أن أكثر هذه الأدلة لا ترتقي إلى مرتبة القطع؛ حيث إن بعضها لا يخلو من ضعف، والقاضي عبد الجبار وغيره من المعتزلة يضعفون هذه الأدلة، وسنكتفي بذكر ردود المعتزلة وأهل السنة على هذه الأدلة إن وجدت، فالخلاف مع المعتزلة
ليس في إثبات الوحدانية، ولكن في أصول الاستدلال عليها.

ويستدل أهل السنة على الوحدانية ببرهان التمانع، وهو دليل عقلي مأخوذ من القرآن الكريم؛ لأن الله عز وجل يرشدنا إلى أعظم الطرق في الاستدلال على وحدانيته، وليس أوضح من بيان القرآن بيان، فيشير الباري تعالى إليه بقوله لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا الأنبياء/٢٢. **فالأدلة العقلية عند أهل السنة تستنبط من الأدلة النقلية. وملخص استدلال أهل السنة بدليل التمانع:**

لو فرض وجود إلهين يتصف كل واحد منهما بصفات الألوهية من العلم والقدرة....الخ، فلا يخلو: إما أن تختلف إرادتهما، وإما تتفقا، وكلا الفرضين محال، فوجود إلهين محال. **أو** لو وجد إلهان قادران.... لما وجد العالم، لكن

(١) إعجاز القرآن للباقلاني (صـ٢٣)، تحقيق: السيد صقر، ط:دار المعارف/ بدون، تبصرة الأدلة لأبي المعين (جـ١/صـ ٢٣٢). معالم أصول الدين للرازي (صـ٢٢، ٧٩) مراجعة: طه سعد، ط/المكتبة الأزهرية للتراث، (٢٠٠٤م).

(٢) التوحيد للماتريدي(ص ٨٧، ٢٠٨). اللمع للأشعري (صـ٢٠ ،٢١)، والتمهيد للباقلاني (صـ٤٦، ١٥١، ١٥٢)، الإرشاد للجويني(صـ٣٥).

العالم موجود بالمشاهدة، فليس هناك إلهان، وإذا بطل وجود إلهين، ثبت نقيضه وهو وجود إله واحد.

وبيان الملازمة: في الكبرى–لو وجد إلهان لما وجد العالم–فلو وجد إلهان يتساويان في القدرة والإرادة وغيرهما من الصفات، ، كأن يريد أحدهما حركة محمد، ويريد الآخر سكونه مثلا، فإما أن يتفقا أو يختلفا.

فلو اختلفا فالاحتمالات العقلية حينئذ ثلاثة:

(أ): أن ينفذ مرادهما معا، فيكون محمد متحركًا ساكنًا في الوقت نفسه، وهذا محال؛ لاجتماع النقيضين.

(ب): ألا ينفذ مرادهما معا، فيكون محمد ليس متحركًا ولا ساكنًا في نفس الوقت، وهذا محال أيضا؛ لأنه رفع للنقيضين معا، فضلا عن عجزهما، والإله لا يصح أن يكون عاجزاً.

(جـ): أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر، فمن لا ينفذ مراده لا يكون إلهاً؛ لأنه عاجز[1]، والعاجز لا يصح أن يكون إلهاً، يضاف إليه أن عجزه ينتقل إلى الآخر؛ لفرضنا لتساويهما من كل وجه، فالعجز لأحدهما دليل على عجز الآخر لتساويهما، وذلك يؤدي لعدم خلق العالم، وهو محال بالمشاهدة، والعجز لأحدهما أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من الاحتياج، فالتعدد يستلزم إمكان التمانع المستلزم للمحال، فالتعدد محال. [2]

(١) اقتناص العوالي من اقتصاد الغزالي لشيخنا أ.د/ محمد ربيع جوهري(صـ١٣٨، ١٣٩) طبعة المؤلف/ بدون تاريخ.

(٢) وربما يتضح هذا من وجه آخر بأن فيقال: لو وجد صانعان لكانا معًا –مع فرض قدرتهما– علة تامة للعالَم؛ فلو عجز أحدهما كانت العلّة غير تامة؛ فلا يوجد المقدور. حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية (صـ٥٤).

ولو اتفقت إرادة الإلهين على إيجاد واحد مثل إيجاد زيد مثلا، **فحينئذ الاحتمالات العقلية أربعة: (أ):** أن يوجداه معا على سبيل الاستقلال في وقت واحد، وهذا محال؛ لتأديته إلى اجتماع مؤثرين كلاهما خالق على أثر واحد. **(ب):** أن يوجداه على سبيل الترتيب معا، فيوجده أحدهما، ثم يوجده الآخر، وهذا تخصيص بلا مخصص. وهو محال. **(جـ):** أن يوجداه معا على سبيل المعاونة، وهذا يلزمه عجزهما، واحتياج كل واحد منهما إلى الآخر. وهو محال.**(د):** أن يوجداه معا على سبيل التقسيم، فيوجد أحدهما بعضه، والآخر بعضه، وهو محال؛ لأنه يلزمه عجز كل منهما، فكل واحد منهما لا يستطيع التصرف فيما تصرف فيه زميله. ولو بطلت هذه الاحتمالات في حالة الاتفاق، أو في حالة الاختلاف على السواء، انتفى القول بتعدد الآلهة، وثبتت الوحدانية لخالق البرية. (١)

- **التعقيب على برهان التمانع للمعتزلة على الوحدانية**
- **مكانة دليل التمانع عند المتكلمين وخاصة المعتزلة:**

بالاستقراء يتضح أن دليل التمانع هو المعول عليه عند جمهور المتكلمين في الاستدلال على الوحدانية(٢)، وتظهر مكانة دليل التمانع عند المعتزلة في قول التلميذ الأول للقاضي عبد الجبار، وقائد مدرسة البصرة بعده: "وأما دلالة التمانع فهي أولى وأجمع للفوائد"(٣)، فالمعتزلة آثروا موافقة السلف من جمهور المتكلمين بالتعويل على دليل التمانع؛ حيث يستخدمونه في تحقيق الهدف الأكبر للمعتزلة

(١) تبصرة الأدلة للنسفي (صـ١/ جـ٢٢٧)،تحفة المريد للباجوري (جـ١/ صـ١٢٩).
(٢) التوحيد للماتريدي(صـ٨٧، ٢٠٨). اللمع للأشعري (صـ٢٠ ،٢١)، والتمهيد للباقلاني (صـ٤٦، ١٥١، ١٥٢)، الإرشاد للجويني(صـ٣٥)، تبصرة الأدلة لأبي المعين(جـ١/صـ٢٣١). تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد للزاهد الصفار(جـ١/صـ ٣٢٩).
(٣) فصول من ديوان الأصول في التوحيد لأبي رشيد النيسابوري(صـ٦٢٧).

من التوحيد عامة، والوحدانية خاصة، وهو: الرد على كل الفرق المخالفة للإسلام.[١]

- **بين المتكلمين والفلاسفة في منطلقات دليل الوحدانية**

تختلف المنطلقات لطرق الاستدلال العقلية لإثبات الوحدانية بين الفلاسفة والمعتزلة وأهل السنة، مع اتفاق بعضهم في طريقة الاستدلال، فتتفق المعتزلة مع أهل السنة في طريقة الاستدلال بالتمانع على الوحدانية، وتختلفان فيما ينطلق كلاهما منه. فتنطلق المعتزلة من قولهم: لو وجد قديمان[٢]، وتنطلق الأشاعرة من قولهم: لو وجد إلهان قادران[٣]، بينما تنطلق الفلاسفة من قولهم: لو وجد واجبان[٤].

فالمعتزلة وسادتنا الأشاعرة ينطلقان من أخص وصف للباري تعالى عند كل منهما–كما سبق–لإثبات الوحدانية، بينما ينطلق الفلاسفة من أمرين: (أ) أن الوجوب أمر وجودي. (ب)أن الوجوب طبيعة نوعية للواجب مقتضية لتعينه[٥]؛ فيلزم انحصار واجب الوجود في واحد، وعليه بنوا دليلهم المسمى بدليل الوجوب[٦]

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ٢٧٨، ٢٨٥) ، والمحيط بالتكليف له أيضا(جـ١/صـ٢١٥). فصول من الأصول للنيسابوري (صـ٦٢٧)

(٢) المقالات وعيون المسائل والجوابات. للكعبي(صـ٦٣٤) والمغني (جـ٤/صـ٣١٨)

(٣) شرح المقاصد للتفتازاني(جـ٢/صـ٦٢) شرح المواقف للجرجاني(جـ٨/صـ٤٧).

(٤)عيون الحكمة لابن سينا(صـ٥٧)تحقيق عبد الرحمن بدوي/ط:٢وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م. والمواقف للعضد وشرحها للجرجاني(جـ٨/صـ٤٥).

(٥) النوع عند المناطقة: هو المقول على كثير متفقين بالحقيقة في جواب ما هو. تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي (صـ ٤٨) وأراد الفلاسفة بكونه الوجوب طبيعة للواجب أي أن حقيقة ماهية الواجب هي الوجوب. شرح المواقف (جـ٨/صـ٤٦).

(٦) ومفاده: لو وجد واجبان لتمايزا بتعين؛ لامتناع الإثنينية بدون الامتياز بالتعين فيلزم تركبهما وأنه محال. والماهية المقتضية لتعينها ينحصر نوعها في شخص واحد. عيون المسائل

وقالوا : لو تعدّد واجب الوجود لزم تركبه مما به الاشتراك ومما به الامتياز، وهذا محال؛ فتثبت الوحدانية.[١]

الفرق بين دليل الوجوب والتمانع

بعض المتكلّمين من أهل السنة يعتمد على دليل الوجوب، وأن الصانع يجب كونه واجب الوجود، ولا يتصوّر ذلك إلا لواحد، ودلالة ذلك: أن الصانع لو كان اثنين فلو أراد أحدهما ... إلخ. بل ويصرح البياضي[٢] بأن "برهان التمانع بني على الوجوب الذاتي للواجب"[٣].

ولكن الفرق بين الدليلين أن مبنى دليل التمانع عند المتكلّمين هو: الإلهية المتصفة بالقدرة والإرادة التامتين، والتمانع يثبت الوحدانية لله من خلال النظر إلى العالم، فهو استدلال بالمخلوق على وحدانية الخالق[٤].

أما دليل الوجوب فيثبت الوحدانية للواجب بالنظر إلى ذاته. ومبنى دليل الفلاسفة هو: الوجوب من حيث كونه أمرًا وجوديًّا، وكون الوجوب طبيعةً نوعية للواجب، وكلاهما ممنوع عند المتكلّمين. والمفهوم من الوجوب للذات ليس إلا كون الذات مقتضيةً لوجودها، أو مستغنيةً عن غيرها، وكلا المفهومين اعتباري[٥]

للفارابي(صـ٥). والإشارات لابن سينا(جـ٣/صـ٥٢-٧٤) ومناهج الأدلة لابن رشد (صـ٤٩ – ٥٣).

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي (صـ ٢٧، ٢٨). الإشارات والتنبيهات لابن سينا(جـ٣/صـ٣٦، ٤٤). شرح المواقف(جـ٨/صـ ٤٥).

(٢) هو أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي الرومي، المتكلم، الفقيه، أصله من البوسنة، ومولد بإستانبول(١٠٤٤)هـ. وتوفي بها(١٠٩٨)هـ. من تصانيفه: إشارات المرام من عبارات الإمام، الفقه الأبسط. يراجع: الأعلام للزركلي (١/ ١١٢).

(٣)إشارات المرام البياضي(صـ ٨٣)، وقارن: البداية للصابوني (صـ ٤٠).

(٤) المحيط بالتكليف لعبد الجبار(جـ١/صـ٢١٦). شرح المواقف(جـ٨/صـ٤٧).

(٥) الأمر الاعتباري: هو ما لا تحقق له إلا بحسب فرض العقل، ولا وجود له في

لا وجود له في الخارج؛ فلا يكون الوجوب أمرًا وجوديًّا. وأيضا يجوز أن يكون الوجوب مفهومًا كليًّا عارضًا عامًّا[١] لما تحته من أفراد الوجوب المختلفة الحقائق؛ فلا يكون الوجوب حينئذٍ نوعًا للواجب، وليس طبيعةً نوعية للواجب؛ بل عارض للواجب؛ ولو كان الوجوب عارضًا فلا يلزم من الاشتراك في الوجوب التركّب؛ فلا يمتنع تعدد الواجب. فحينئذٍ يمتاز كلّ واجبٍ عن الواجب الأخر بذاته المخصوصة لا بشيءٍ آخر.[٢]وعليه يظهر الفرق بين دليل التمانع للمتكلمين ودليل الوجوب للفلاسفة من حيث أصول كل منهما.

ويمكن التلاقي بين التمانع والوجوب بأنه كلما تحقّق واجبان لزم أن يكونا متساويين في القدرة؛ فيلزم إمكان التمانع، المستلزِم للمفاسد[٣].

- **الاعتراضات على دليل التمانع**

رغم هذا القبول الواسع الذي لاقاه دليل التمانع عند المتكلمين، ولكن من باب النقد الذاتي، والتجديد الداخلي للمذهب، الذي يُعد أفضل الوسائل للحفاظ على ثبات العقائد في مواجهة الشبهات الواردة من الخارج، فبدأت بواكير الاعتراضات على دليل التمانع تظهر على يد كبار رجال المعتزلة، وهو أبو هاشم الجبائي–المتقدم على الشيخ الأشعري مولدًا ووفاة–

"ومجمل الاعتراضات على برهان التمانع–كما يذكر المعتزلة –تدور حول عدم صحة التمانع لو فرض قديمين قادرين للذات؛ بناء على دعوى أن مقدورهما

الخارج. وهو إما انتزاعي: كالماهية المجردة المنتزعة من الشخص الموجود في الخارج. أو اختراعي: كجبل من ذهب. التعريفات للجرجاني (صـ٣٤).

(١) العرض العام: الكلي الخارج عن الماهية الذي يصدق على الماهية وعلى غيرها. تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي (صـ٥٩).

(٢) حاشية الفناري على شرح المواقف (جـ٨/صـ ٤٥).

(٣) حاشية الكلنبوي (جـ٢/صـ١٢٤).

يكون واحدًا فلا يصح التمانع. وهذه الدعوى غير صحيحة بناء على فكرتين أساسيتين عند المعتزلة وهما: (أ) كل قادرين تامي القدرة يصح بينهما التمانع.(ب)استحالة أن يكون المقدور الواحد مقدورا لقادرين"[١]

والاعتراضات على التمانع تأتي من وجوه عدة، أبرزها:

أولا: الاعتراض على إمكان وقوع التمانع

ومفاده: أن التمانع لا يصلح لإثبات الوحدانية؛ لأنه غير ممكن؛ لأنه مبني على فرض اجتماع إرادتي الإلهين المتمانعين على الممكن الواحد. وهذا الفرض غير صحيح؛ لأنه خارج عن دائرة الإمكان، بل لا يتصور أصلًا[٢]. وهو مردود بأن افتراض التمانع هو بالنظر إلى الاستدلال العقلي أي في الذهن، وليس بالنظر إلى ما هو واقع في الخارج بالفعل؛ وإلا فلا يوجد في الخارج إلا إله واحدٌ يفعل المقدورات استدللنا أو لم نستدل.[٣]

ويمكن أن يقال: إن أول القائلين بالاعتراض على إمكان التمانع هو أبو هاشم الجبائي[٤]ولو كان بصورة أخرى وهي: أن برهان التمانع لا يصلح لأنه مبني على الاختلاف الذي يُقدر في إرادة التحريك من أحد الآلهة وإرادة التسكين من الآخر، وهذا الاختلاف غير متصور أصلًا؛ فإن الإرادة تتبع العلم، والعلم يتبع المعلوم، فلو كان المعلوم هو الحركة فمن ضرورة ذلك أن يكون المراد هو الحركة، وتقدير الاختلاف في العلم غير متصور أصلا، فيكون تقدير الاختلاف في الإرادة أيضاً غير متصور، وبما أن دلالة التمانع مبنية على تحقيق الاختلاف أو تقديره وذلك

(١) فصول من ديوان الأصول في التوحيد لأبي رشيد النيسابوري(صـ٦٢٥)

(٢) غاية المرام للآمدي (ص ١٣٨).

(٣)تبصرة الأدلة(جـ١/صـ٢٣٤)، تلخيص الأدلة للزاهد الصفار(جـ١/صـ٣٣٠).

(٤) السابقان.

غير جائز، فبطل التمسك بدلالة التمانع.[١]

وقام البعض[٢] بالتشنيع وإلزام الكفر لأبي هاشم الجبائي؛ بناءً على أن الطعن في دليل التمانع يستلزم"تخطئة الباري تعالى في تعليمه لرسوله □" هذا الدليل، ومن نسب الخطأ إليه تعالى فلا شك في كفره. وتبعهم الكرماني[٣]وشنع على سعد الملة التفتازاني[٤] أيضًا؛ عندما ذهب إلى ظنيّة الدلالة في قول الله تعالى:**لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا الأنبياء/٢٢**[٥] وهو مردود بأن السعد كان يطعن في الدليل الإقناعي المتبادر من لفظ الآية –وليس إشارتها–، والمترتب عليه فساد السموات والأرض بمعنى خروجهما عن النظام، وليس بمعنى عدم الوجود كما هو برهان التمانع، الذي دلّت عليه الآية بالإشارة؛ ويؤيده قول السعد: "برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى ...إلخ"[٦]. وصرح

(١) المغني لعبد الجبار (جـ٤/صـ ٢٨١)، والمحيط بالتكليف له(جـ١/صـ ٢١٦) والمعتمد في أصول الدين للملاحمي(صـ٥٢٤، ٥٢٥) وقارن: رسالة الأشعري إلى أهل الثغر(صـ١٥٦)، والتمهيد للباقلاني (صـ٧٠).

(٢) التشنيع الحاد مع إلزام الكفر قاله أبو المعين في تبصرة الأدلة (جـ١/صـ٢٣٥: ٢٣٧)، والتشنيع الحاد كان من الزاهد الصفار في تلخيص الأدلة(جـ١/صـ٣٣١).

(٣) حاشية المرجاني على الدواني(جـ٢/صـ٢٨٨،١٢٦). والكرماني: هو عبد اللطيف بن محمد بن أبي الفتح. من معاصري التفتازاني، وتوفي بعده في القرن التاسع الهجري. له مُؤلف في دلالة التمانع، يراجع معجم المؤلفين لكحالة(جـ٢/صـ٢١٧).

(٤) مَسْعُود بن عمر بن التَّفْتَازَانِي. ولد(٧١٢هـ) ،(ت٧٩٢) عالم بالعربية والمنطق والأصول. يراجع: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (جـ٦/صـ١١٢) تحقيق: محمد ضان/ ط:٢/ دائرة المعارف العثمانية الهند١٩٧٢م.

(٥)حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع(جـ١/صـ٤٥٣).

(٦) شرح المقاصد للسعد التفتازاني (٤/ ٣٧). حاشية الأمير (ص ٧٥).

أهل السنة أن المراد بالفساد في الآية: عدم التكون من الأصل؛ ليحصل التطابق بين مفهوم الآية ولازم التمانع[١].

ثانيًا اعتراض على ملازمة التمانع: لتعدد الصانع؛ فهي غير قطعية؛ فالعقل يجوز فرض اتفاق الإلهين كما يجوز فرض تمانعهما، بل يزداد فرض الاتفاق قوةً عند النظر إلى اتصاف الإلهين بالحكمة؛ وعليه فلا يصحّ أن نقول: لو ثبت صانعان لثبت بينهما تمانع.[٢]

وجواب المعتزلة عن هذا الاعتراض: بـ"أنا ثبتنا الدلالة على صحة التمانع، لا على وقوعه. وصارت الصحة قائمة مقام الوقوع. ألا ترى أن الغرض هو إثبات أحدَ المتمانعين أقدرَ من الآخر، وذلك ثابتٌ عند وجود التمانع، وعند صحّة التمانع"، ويتوافق هذا مع ردود أهل السنة[٣] وعليه فالملازمة في الدليل مبنية على إمكان التمانع عند فرض التعدد، إمكانًا بالمعنى الأعم[٤] أي: نفي الامتناع وهو صادق بالوجوب والجواز[٥]؛ فمعناه: "لو ثبت صانعان لثبت بينهما تمانع" أي: يمكن التمانع بينهما سواءٌ كان واجب الوقوع أو جائز الوقوع – وذلك

(١) التوحيد للماتريدي(ص ٨٦، ٨٧). تحفة المريد للباجوري (جـ١/ صـ١٣٠).

(٢) المحيط بالتكليف لعبد الجبار(جـ١/صـ٢١٧). الإرشاد للجويني (صـ٥٣). تبصرة الأدلة لأبي المعين(جـ١/صـ٢٣٤). مناهج الأدلة لابن رشد (صـ١٥٧).

(٣) المجموع في المحيط بالتكليف(جـ١/صـ ٢١٨). الاعتماد للنسفي(صـ١٤٣).

(٤) الإمكان الخاص: سلب الضرورة عن الطرفين. كل إنسان كاتب؛ فالكتابة وعدم الكتابة ليس بضرورة للإنسان. والإمكان العام: سلب الضرورة عن أحد الطرفين. كل نار حارة؛ فالحرارة ضرورية بالنسبة إلى النار، وعدم الحرارة ليس بضروري، وإلا كان الخاص أعم مطلقًا. التعريفات(صـ٣٦).

(٥) تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي(صـ٢٩)، حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (صـ ٩٨، ١٧٢).

عند تجويز الاتفاق الاختياري–، فلا يمكن القدح في صدق الملازمة حينئذٍ.[١]

والأولى إبطال فرض الاتفاق مطلقًا؛ لتكون الملازمة في الدليل قائمة على وجوب وقوع التمانع عند فرض التعدّد، فلا يكون للقدح فيها بتجويز الاتفاق مكان أصلًا. ويكون ذلك بدليل التوارد أو اتفاق الألهة كما ذكره أهل السنة، وحينئذٍ ينتهض التمانع حجة تامة في مسألة الوحدانية[٢].

والخلاصة: أن برهان التمانع الذي استدلّ به المعتزلة وأهل السنة على إثبات الوحدانية–برغم ما جاء عليه من الاعتراضات–يظل الحجة القطعية العقلية المعول عليها. فضلًا عن الأدلة السمعية الموافقة للدليل العقلي.

- **التعقيب على دليل استحالة مقدور بين القادرين**

وهي: أنه لو وجد قديمان لتماثلا في القدم والصفات كالقدرة فيلزم: إما أن يكون مقدورهما واحد فيقع المقدور الواحد بين قادرين وهو محال أو يكون متغايرًا فيجب صحة الممانعة المحالة بالتمانع. [٣]

وقد تم البرهنة على صحة الممانعة فلم يبق إلا مزيد مناقشة لأصلهم، وهو استحالة وقوع مقدور بين قادرين ليس كلاهما خالق[٤] ، وسبق مناقشته ومردود بأصولهم ومنها: (أ) قولهم بجواز أن يتولد فعل واحد من اعتمادين صادرين عن قادرين، ويلزم أن يكون فعلا لكل واحد منهما [٥].

(١) حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (صـ ٩٨، ١٧٢).
(٢) مفاتيح الغيب للرازي (جـ٢٢/صـ ١٥١). حاشية الكلنبوي (جـ٢/صـ١٢٨).
(٣) شرح الأصول الخمسة(صـ ٢٨٢)، المعتمد في الأصول الملاحمي(صـ ٥٣١)
(٤) وعليه بنوا رأيهم في خلق العبد لفعله، قد مر توضيح هذه القاعدة وإبطاله.
(٥) المغني لعبد الجبار. الجزء التاسع في التوليد (جـ٩/صـ١٢٥) وما بعدها.

(ب) وقولهم: يمتنع اختصاص واحد من المتماثلين بحكم لا وجود له في الآخر، فزعموا: أن الإرادة القائمة لا في محل تماثل الإرادة القائمة في محل مع الاختلاف بينهما في أن إحداهما تفتقر إلى المحل دون الأخرى[١]

- **التعقيب على الدليل المبني على معنى الغيرية**

يستخدم هذه الطريقة حذاق المعتزلة –كالكعبي فهي العمدة عنده– للرد على الفرق المخالفة الإسلام، ويتوافق معهم بعض أهل السنة[٢] وملخصها: أننا لو فرضنا وجود إلهين كل واحد منهما يشترك مع الآخر في كل الصفات الإلهية، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر بمكان، ولا زمان، ولا بصفة من الصفات، فالعلم بهما يكون ممتنعًا؛ لامتناع وجود موجودين لا يمكن التوصل إلى التمييز بينهما. فإثبات قديمين هو إثبات لغيرين على وجه يوجب التغاير وينفيه، وهو محال. فثبت أنه تعالى واحد [٣]

وقد يعترض: بأنه لو قدر عدم امتياز أحد الإلهين عن الآخر بالصفات الزائدة على ذاتيهما؛ فيمكن التمايز بالنظر لذاتيهما، فالاختلاف بينهما يمكن أن يكون لذاتيهما حتى+ لو اشتركا في الصفات العامة لهما.

ويرد على هذا الاعتراض أنه يلزم من ذلك كون الإله متغايرًا من وجه، غير متغاير من وجه آخر، وهو بمنزلة كون الأشياء مختلفة من وجه ومتفقة من وجه، وذلك يوجب كون الأشياء متغايرة ويوجب نقض كونها متغايرة، ويوجب كون الشيء واحدًا وأشياء.[٤]

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار(صـ٢٨٢)، أبكار الأفكار(جـ٢/صـ١٠٣)

(٢)المغني لعبد الجبار الفرق(جـ٥/صـ٨٧)، أبكار الأفكار للآمدي(جـ٢/صـ١٠٤).

(٣) المقالات والعيون للكعبي(صـ٦٣٤)، والمغني لعبد الجبار (جـ٤/صـ٣١٨)، المنهاج في أصول الدين للزمخشري(صـ١٠). أبكار الأفكار للآمدي (جـ٢/صـ١٠٤).

(٤) المغني عبد الجبار(جـ٥/صـ٨٩). والمعتمد في الأصول للملاحمي(صـ٥٣٤)

ويجاب بأنه لو سلمنا امتناع التوصل إلى التمييز بالدليل فلا يلزم منه عدم امتناع العلم بالتمييز؛ لجواز أن يُخلق لنا العلم الضروري بذلك. ولو سلمنا امتناع العلم بذلك مطلقا؛ فلا يلزم من امتناع العلم بالتمييز لأحدهما عن الآخر، امتناع وجودهما في نفس الأمر؛ فانتفاء العلم بالشيء لا يدل على عدمه في نفسه.(١)

وهذه الطريقة خلاصتها امتناع وجود موجودين لا يمكن التوصل إلى التمييز بينهما. وإثبات قديمين هو إثبات لغيرين لا يتمايزان وإثباتهما على هذا الوجه يوجب التغاير وينفيه. وهو محال. والمؤدي للمحال فهو محال.

- **التعقيب على دليل: قدرة أحد القديمين على ستر أفعاله**

ومؤداه: لو كان معه قديم ثان لكان أحدهما قادرًا على ستر أفعاله عن الثاني، فلا يكون الثاني قديمًا، فوجب كون القديم واحدا.(٢) وضعفه ظاهر بأن حاصله يرجع إلى الحكم بنفي المدلول لانتفاء دليله(٣)، والحق أن انتفاء الدليل على الشيء لا يدل على انتفائه، وضعفها ظاهر.(٤)

وخلاصة الطريقة: القديمان يتصفان بالقدرة على كل شيء، ومنها أن يقدر كل واحد منهما على إخفاء أفعاله عن الثاني، فإما أن يقدر على ستر شيئًا من أفعاله عن الآخر أو لا يقدر، فإن قدر يلزم كون المستور عنه جاهلًا، وإن لم يقدر يلزم كونه عاجزًا، والجاهل والعاجز ليسا بإلهين.

(١) أبكار الأفكار للآمدي (جـ٢/صـ١٠٤).

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار(جـ٤/صـ٣٢٠، ٣٢١).

(٣) لأنه يفيد أن تدبير العالَم يحتاج لفاعل واحد، أما الثاني فلا دليل عليه. يراجع: الأبكار للآمدي (جـ٢/صـ٩٧). وقارن: التوحيد للماتريدي (صـ ٨٧، ٢٠٨).

(٤) الأبكار للآمدي (جـ١/صـ٢٠٦، ٢٠٨)، والمواقف وشرحها(جـ٢/صـ٢٢).

- **التعقيب على دليل تناهي الأعداد**

ومفاد هذه الطريقة: أن الطريق إلى معرفة وجود الإله هو وجود الحادثات؛ لضرورة افتقارها إلى محدِث تنتهي إليه، وهي لا تدل على أكثر من واحد. وما زاد عند الواحد فليس عدد أولى من عدد، فيؤدي إلى وجود أعداد من الألهة لا نهاية لها ولا لمقدوراتها وذلك ظاهر الاستحالة(١).

وهذا الدليل ذكره أهل السنة وضعفه بعضهم(٢)، ولكن القاضي عبد الجبار يضعف الدليل؛ بناء على أن القديم الواحد لو ثبت فلا يوجد إلا ما يحصره العدد من مقدوراته مع أن قدرته غير متناهية، فكذلك في القدماء إذا وجدوا، كما أن وجود قدماء بلانهاية ثابت الاستحالة.(٣)

ويُضعف أيضا بأن حاصله يرجع إلى الحكم بنفي المدلول لانتفاء دليله(٤)، بل يقال عليه: أنه كما لم تقم دلالة على إثبات ثان، أيضا لم تقم دلالة على نفي الثاني، فلو كان عدم وجود الدليل على إثبات الثاني يدل على نفيه، لكان عدم وجود الدليل على نفي الثاني يدل على إثباته.(٥)

وخلاصتها:أن العقل يحكم باحتياج المفعول إلى فاعل، والفاعل الواحد يكفي، وما زاد عليه فليس عدد أولى من عدد؛ فيؤدي ذلك إلى وجود أعداد لا نهاية لها من الألهة، وهذا محال؛ فالقول بوجود إلهين محال.

(١) المغني لعبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢٤).
(٢)تبصرة الأدلة (جـ١/صـ ٢٣٣)ومفاتيح الغيب للرازي (جـ٢٢/صـ١٥٢).
(٣) المغني لعبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢٤)، وتبصرة الأدلة لأبي المعين(جـ١/صـ٢٣٣)،
(٤) الأبكار للآمدي (جـ١/صـ٢٠٦).
(٥) الشامل للجويني(٣٨٧). غاية المرام للآمدي (صـ١٥٣).

- **التعقيب على الدليل المبني على وجوب شكْر المُنعِم**

وملخصها: لوجود قديمان لأدى ذلك لعدم معرفة المكلف من الذي تجب عليه عبادته منهما شكرًا على نعمته، فوجب الحكم واحد لا ثاني له.(١)

ويضعفه القاضي عبد الجبار ممارسًا النقد الذاتي لمذهب المعتزلة فيورد أن الدليل يدل على القدرة على إظهار نعمه، ولا يدل على وصف الواحد بالقدرة على أن يُظهر نعمه من نعم غيره، بل ويحسن منه أن يُنعم ولا يبين نعمه من نعم غيره، ولذلك يحسن الإنعام على من لا يعقل موضع النعمة ولا يصح منه القيام بشكره كالأطفال والبهائم، وأيضا المكلف يجب عليه شكر النعم وأداء العبادات ولو لم يميز المنعم عن غيره، وسواء علم أن خالقه واحد أو متعدد، فالدليل لا يُسقط التكاليف.(٢)

وهذه الطريقة ترتبط بأصل المعتزلة في وجوب شكر المنعم بالعقل، وهم يُرتبون عليه الاستدلال على الوحدانية بدليل عقلي، فما دام العقل يجب عليه قبل ورود الشرع معرفة الله وعبادته، فيجب عقلا أن يكون الإله واحدا؛ ليعرفه المكلف ويُؤدي له العبادات. ومن هنا يظهر الترابط العقلي على طريقتهم، فهم لما قالوا بوجوب شكر المنعم عقلا أداهم ذلك للقول بوحدانية القديم؛ لتكون العبادات والشكر له.

(١) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣).
(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (جـ٤/صـ٣٢٢، ٣٢٣).

الخاتمة وفيها أهم النتائج

١-الوحدانية عند المعتزلة صفة إثبات نفسية تؤول إلى النفي.

٢-الوحدانية ترتبط بالمخالفة للحوادث برباط وثيق عند المتكلمين.

٣-التوحيد وهو الأصل عند المعتزلة غرضه إثبات الوحدانية لله تعالى، فنفي زيادة الصفات، وبقية المباحث كانت استباقًا لنفي الثاني.

٤-المعتزلة آثروا موافقة السلف من جمهور المتكلمين بالتعويل على دلالة التمانع، والدلالة السمعية؛ فيستخدمون التمانع-بنصهم-في تحقيق الهدف الأكبر للمعتزلة من التوحيد عامة، والوحدانية خاصة، وهو: الرد على كل الفرق المخالفة للإسلام.

٥-الأدلة السمعية عندهم بعضها يتأسس على أصل العدل، ووصف أفعاله تعالى بالحكمة.

٦-من أصول إثبات الوحدانية لله تعالى عند المعتزلة إثبات الوصف الأخص لله وهو القدم، فانطلقوا في إثبات الوحدانية من قولهم: (لو وجد قديمان)، وخالفهم أهل السنة الأشاعرة فانطلقوا في إثبات الوحدانية من قولهم: (لو وجد إلهان قادران)، فتشابه الفريقان في الانطلاق من أخص وصف عندهم لإثبات الوحدانية. بينما انطلق الفلاسفة من قولهم: (لو وجد واجبان)، وكما أثبت المعتزلة الوحدانية بأخص وصف وهو القدم، أيضًا قالوا بخلق الكلام في محل، وبنفي الرؤية بناءً على أخص وصف.

٧-يظهر مذهب أهل السنة في كيفية المزاوجة بين العقل والنص، واستنباط أخص وصف من النص القرآني من خلال إثبات الوحدانية، فدلالة الوحدانية في القرآن تتحدث عن الخلق والإيجاد، وهما أخص خصائص صفة القدرة، فدل ذلك على أن أخص وصف هو القدرة. وجعلها أخص خصائص الألوهية والربوبية -

بناء على تلازمهما–لعجز الخلق عن تنفيذ ادعائها. وفيه رد على من فرق بينهما؛ للتفريق بين المسلمين.

٨–وحدانية الباري تعالى تتأسس عند المعتزلة على مسألة خلق العبد لفعله؛ فعندهم المقدور الواحد لا يكون بين قديمين خالقين، ولا بين خالق ومكتسب، ولا يتم إثبات الوحدانية إلا بذلك؛ لأن الأدلة كلها مبنية عليه، ولذلك ذكر هذا الأصل في التوحيد وكان حقه أن يذكر في العدل.

٩– تخرج الوحدانية على أصول المعتزلة كالتوحيد، والعدل، وصدق وعده تعالى، وتظهر أصولهم في الجانب التطبيقي في استدلالهم عليها، بل وتربط الوحدانية بين أصولهم.

توصية: وإن جازت التوصية فهي زيادة الاهتمام بدراسة المعتزلة مع الاهتمام بالرجوع إلى مصادرهم الأصلية؛ لتظهر مكانة مذهب أهل السنة الأشاعرة والماتريدية في كيفية المزاوجة بين العقل والنقل.

وأخيرا :

فهذا جهد المقل حاولت قدر الوسع فيه دراسة منهج المعتزلة في كيفية الاستدلال على إثبات صفة الوحدانية لخالق البرية، فما كان فيه من توفيق فمن الله جل وعز، ومن كان فيه من تقصير فمني ومن الشيطان، وحسبي فيه أن العمل البشري يعتريه النقص دائمًا؛ فالكمال للباري تعالى وحده.

فالله أسأل وبحبيبه أتوسل أن يكون هذا العمل في ميزان حسناتي يوم ألقاه، إنه نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

*****

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي تحقيق: أ. د. أحمد المهدي/ ط:٢/ دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة–٢٠٠٤م.

الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ومعه السداد في الارشاد لأ د/مصطفى عمران –رحمه الله– ، ط:١/ دار البصائر، ٢٠٠٩م.

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي الباقلاني. تحقيق: الامام الكوثري، ط٢/المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٢١هـ.

تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي. تحقيق: د. مجدي باسلوم /ط:١/ دار الكتب العلمية. بيروت، ٢٠٠٥م.

تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي. بتحقيق شيخنا أ. د/ محمد الأنور حامد– رحمة الله عليه– / ط:١ المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة ٢٠١١م.

تصفح الأدلة لأبي الحسين البصري(ت٤٣٦هـ) تحقيق: ويلفرد مادلنغ، و زبينيا اشميتكه، ط: harrassowitz verlag ٢٠٠٦م.

تفسير الكشاف لجار الله الزمخشري وعليه تعليقات ابن المنير. تحقيق: خليل مأمون شيخا/ ط:٣ دار المعرفة . بيروت. لبنان ٢٠٠٩م.

تلخيص منطق أرسطو لأبي الوليد ابن رشد كتاب المقولات. تحقيق: د.جيرار جهامي، ط/ دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان(١٩٩٢م).

التوحيد للإمام لأبي منصور الماتريدي. تحقيق: د. بكر طوبال أوغلي، د. محمد آروشي، ط/ مكتبة الإرشاد، إستانبول تركيا/ بدون تاريخ.

الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني تحقيق: د. علي سامي النشار، وآخرين، ط/ منشأة المعارف(١٩٦٩م).

شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار تعليق: أحمد بن الحسين. تحقيق: د. عبد الكريم عثمان/ ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٩م.

شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني تحقيق د.: عبد الرحمن عميرة، ط٢/ عالم الكتب، بيروت لبنان، ١٩٩٨م.

طبقات المعتزلة لابن المرتضي الزيدي، تحقيق: سوسنة ديفلد، ط٢/ مكتبة الحياة، بيروت لبنان (١٩٨٧م).

فصول من ديوان الأصول في التوحيد لأبي رشيد سعيد النيسابوري (ت٤٤٠هـ)تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريده/ط: وزارة الثقافة المؤسسة المصرية العامة للتأليف بدون.

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار تحقيق د: فؤاد سيد، ط/ الدار التونسية للنشر/ بدون.

اللمع للأشعري بتحقيق د. حمودة غرابة، ط١/مكتبة الخانجي،٢٠١٠م

مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لأبي بكر ابن فورك، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، ط:١/ مكتبة الثقافة الدينية، (٢٠٠٥م).

المجموع في المحيط بالتكليف القاضي عبد الجبار. جمع تلميذه الحسن ابن متويه النجراني، تحقيق الأب: جين يوسف، ط/ المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان/ بدون تاريخ.

المختصر في أصول الدين. القاضي عبد الجبار –ضمن رسائل العدل والتوحيد–، تحقيق: د. محمد عمارة/ط: ٢ دار الشروق ١٩٨٨م.

المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين لـ–تلميذ القاضي عبد الجبار–أبي رشيد سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري (ت٤٤٠هـ) تحقيق د. معن زيادة، د. رضوان السيد/ط:١/ معهد الانماءطرابلس ليبيا ١٩٧٩م.

المسائل والجوابات في المعرفة للجاحظ عمرو بن بحر –ضمن رسائل

الجاحظ –جمعه: د. علي أبو ملحم، ط/دار الهلال، لبنان(٢٠٠٢)م

المعتمد في أصول الدين الدين الخوارزمي لركن الملاحمي(ت٥٣٦) تحقيق: مارتن مكدمرت، ويلفرد ماديلونغ/ ط: الهدي لندن١٩٩١م.

المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري. تحقيق: محمد حميد الله، ط/ المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، سوريا (١٣٨٥هـ).

المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار،(جـ٤) الرؤية والوحدانية. تحقيق: د. محمد حلمي، د. أبو الوفا الغنيمي، و(جـ٥، ٦) ك الفِرق وك الإرادة. كلاهما تحقيق: د. محمود محمد قاسم، و(جـ٧) خلق القرآن. قوم نصه إبراهيم الإبياري، و(جـ٨، ٩) المخلوق، والتوليد. كلاهما تحقيق: د. توفيق الطويل، د. سعيد زايد، و(جـ١٢)ك النظر والمعارف، تحقيق: د. إبراهيم مدكور، و(جـ١٤)ك الأصلح تحقيق: مصطفى السقا، وجميع الأجزاء بمراجعه د. إبراهيم مدكور/ وبإشراف د. طه حسين. وط: الدار المصرية للتأليف والترجمة. وبدون تاريخ.

المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات. كلاهما: لأبي القاسم الكعبي البلخي (ت٣١٩هـ) تحقيق: أ. د/حسين خانصو، أ. د/ راجح كردي، د. عبد الحميد كردي/ ط: دار الفتح للنشر الأردن ٢٠١٨م.

المنهاج في أصول الدين لجار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ) تحقيق: عباس حسين عيسى/ط:١/ مركز بدر العلمي صنعاء٢٠٠٤م.

المواقف لعضد الدين الإيجي مع شرحه للشريف الجرجاني –ومعه حاشيتا الفناري والسيالكوتي–، تصحيح: محمود الدمياطي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان/ بدون تاريخ.

مع بعض المصادر الأخرى التي وردت في ثنايا البحث ولم تُذكر؛ لعدم الإطالة والملل.

الفهرس

العنوان
المقدمة
المبحث الأول
أولًا: تعريف الوحدانية عند المعتزلة وما يتعلق به
هل يوصف الباري تعالى بالواحد من جهة العدد ؟
ثانيا: أصول المعتزلة في الاستدلال على الوحدانية للباري تعالى
الأصل الأول: أخص وصف للباري تعالى هو القدم
الأصل الثاني: المقدور الواحد لا يكون مقدورا لقادرين
الأصل الثالث: الاشتراك في ذاتية يوجب الاشتراك بالذاتيات
الأصل الرابع: الوحدانية مبنية على بيان معنى الغيرين
الأصل الخامس: الوحدانية مبنية على وجوب شكر المنعم.
الأصل السادس: إثبات الوحدانية مبني أصل العدل.
التعقيب على تعريف الوحدانية وأصول الاستدلال.
التعقيب على مفهوم الوحدانية
الوحدانية صفة سلبية أو نفسية أو معنى عند المعتزلة
التعقيب على أصول الاستدلال على الوحدانية عندهم
التعقيب على الأصل الأول: القدم أخص وصف
أهمية مسألة أخص وصف للإله عند المعتزلة
الخلاف بين المعتزلة في الوصف الأخص
الدلالة القرآنية تربط الوحدانية بأخص وصف للأشاعرة

التعقيب على أن المقدور الواحد لا يكون مقدورا لقادرين.
التعقيب أن الاشتراك في ذاتية يوجب الاشتراك في الذاتيات.
العلاقة بين المخالفة والوحدانية
التعقيب على بناء الوحدانية على تعريف الغيرين
التعقيب على بناء الوحدانية على وجوب شكر المنعم
التعقيب على بناء الوحدانية على أصل العدل
المبحث الثاني
أولا: أدلة المعتزلة على إثبات الوحدانية
الدليل الأول وتقرير برهان التمانع عند المعتزلة
الدليل الثاني استحالة المقدور الواحد بين القادرين
الثالث المبني على معنى الغيرية
أدلة ستر الأفعال، وتناهي الأعداد، ووجوب شكْر المُنعِم
الدليل السابع: ما لا دليل عليه فهو أولى بالنفي
الدليل العقلي المبني على العدل المؤسس للدلالة السمعية
أدلة المعتزلة السمعية على إثبات الوحدانية
التعقيب على بعض أدلة المعتزلة على إثبات الوحدانية
مكانة دليل التمانع عند المتكلمين وخاصة المعتزلة
بين المتكلمين عامة والفلاسفة في منطلقات دليل الوحدانية
الفرق بين دليلي الوجوب والتمانع
الاعتراضات على إمكان وقوع التمانع والملازمة فيه
التعقيب على دليل استحالة مقدور بين القادرين
التعقيب على الدليل المبني على معنى الغيرية

التعقيب على دليلي القدرة على ستر الأفعال وتناهي الأعداد
التعقيب على الدليل المبني على وجوب شكر المنعم
الخاتمة وفيها أهم النتائج
أهم المصادر والمراجع
الفهرس